



## جائحة :

### ١ - تعريف :

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى : الجائحة هي الآفة السماوية التي لا يمكن معها تضمين أحد، كالريح والبرد والحر والمطر والصواعق، ويلحق بذلك كل ما لا يمكن الضمان فيه، كالذي تتلفه الجيوش، وكالخوف العام، كخوف الناس العدو الذي غلب على الشارع فمنعهم من الخروج للانتفاع بأموالهم، وعلى هذا فإن من استأجر أرضاً ولم يستطع زرعها لهذا الخوف لا تجب عليه الأجرة<sup>(١)</sup>، و(ر: إجارة/٤ج٢) و(إتلاف/٣ج).

### ٢ - ما يعتبر من الجوائح :

لقد اختلف العلماء في مقدار التالف بالجوائح حتى تنطبق عليه أحكامها على قولين :

الأول: أن الآفة السماوية لا تعتبر جائحة، ولا تطبق عليها أحكام الجوائح إلا أن يكون التالف بها الثلث فما زاد.

والثاني: أن الآفة السماوية تعتبر جائحة وتطبق عليها أحكام الجوائح سواء كان التالف بها قليلاً أو كثيراً، ولكن ابن تيمية رحمه الله تعالى حكى القولين ولم يرجح واحداً منهما<sup>(٢)</sup>.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٠/٢٧٩.

(١) مجموع الفتاوى ٣٠/٢٤٤.

## ٣ - ما تعتبر فيه الجوائح:

يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن الجوائح معتبرة في جميع الشجر وحمله، وفي كل ما يتكرر حمله كالقثاء والخيار ونحوهما<sup>(١)</sup> فإن وقعت الجائحة في المزارعة أو في المساقاة لم يضمن العامل شيئاً<sup>(٢)</sup>، ولو أعطاه أرضاً وأقرضه بذراً، فأهلكت الجائحة البذر، فلا ضمان على الفلاح، لأنها مزارعة وإن سُميت قرصاً<sup>(٣)</sup>.

## ٤ - آثار الجائحة:

أ - سقوط الضمان: ما تلف بالجائحة غير مضمون، لأن الجائحة موضوعة، ووضع الجوائح ثابت بالنص وبالعمل القديم وبالقياس الجلي وبالقواعد المقررة<sup>(٤)</sup>.

ويشترط لسقوط ضمان ما أتلفته الجوائح شرطان:

الأول: أن يكون التالف هو المعقود عليه المقصود بالعقد - وهو: المبيع أو المستأجر - وعلى هذا فإن التلف لو وقع على تابع من توابع المعقود عليه فهو مضمون، كما إذا اشترى الشجر واشترط المشتري أن الثمر له، فوَقعت الجائحة على الثمر فأتلفته ولم تتلف الشجر، فإنه يهلك من حساب المشتري<sup>(٥)</sup>.

الثاني: أن يحصل التلف بالجائحة قبل تمكن المشتري أو المستأجر من قبض المعقود عليه، وعلى هذا فإنه لو اشترى ثمراً بعد بدو صلاحه وأبقاه إلى تمام النضج فأصابته جائحة قبل تمام نضجه فتلف، كان تلفه من حساب البائع، أما إن بلغ نضجه وتأخر المشتري في قطافه فأصابته جائحة فأتلفته، تلف من حساب المشتري (ر: بيع/ ٥ ح) و(إجارة/ ٤ ج ٤).

ب - ثبوت خيار العيب: إن كانت الجائحة قد عَيَّبَت المبيع قبل التمكين من القبض فهو كالعيب القديم، ويكون المشتري بالخيار بين فسخ البيع للعيب، أو أخذ أرش العيب<sup>(٦)</sup>.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٠/ ٢٧٠.

(٥) مجموع الفتاوى ٣٠/ ٢٨٢.

(٦) مجموع الفتاوى ٣٠/ ٢٧٩.

(١) مجموع الفتاوى ٣٠/ ٢٨٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٠/ ٢٨٧.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٠/ ٣٠٠.

ج - سقوط الزكاة: الأصل عند الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى أن أصل المال الذي وجبت فيه الزكاة إن تلف بغير تفريط من المالك ولا يستحق في تلفه الضمان فقد سقطت زكاته<sup>(١)</sup> وقد أفتى رحمه الله أن من استأجر أرضاً وزرعها، وعند انعقاد الحب هلك بأفة سماوية سقط العشر<sup>(٢)</sup>.

### جائزة:

- حكم الجوائز للفائزين بالمسابقات الرياضية ونحوها (ر: لهو/٧) و(رياضة).
- إجازة العلماء والجنود من أموال المكوس (ر: مكس).

### جاموس:

الجاموس بمنزلة البقر في الزكاة (زكاة/٥١٠ د).

### جَانُّ:

#### ١ - تعريف:

الجان مخلوقات لا نراها في خلقها الطبيعية، أخبرنا الله تعالى بوجودها وخلقها من نار.

#### ٢ - أثرهم على الأدمي:

قال ابن تيمية: ليس في أئمة المسلمين، من ينكر دخول الجني في بدن المصروع وغيره، ومن أنكر ذلك وادعى أن الشرع يكذب ذلك فقد كذب على الشرع، وليس في الأدلة الشرعية ما ينفي ذلك<sup>(٣)</sup>.

#### ٣ - التداوي من مس الجن (ر: تداوي/٤ ده) و(مرض/٢).

#### ٤ - تناكح الإنس والجن:

قد يتناكح الإنس والجن ويولد بينهما ولد، وقد كره أكثر العلماء مناكحة الجن<sup>(٤)</sup> و(ر: نكاح/٤ ب١٢).

(٣) مجموع الفتاوى ٢٧٧/٢٤.

(٤) مجموع الفتاوى ٤٠/١٩.

(١) الاختيارات للبعلي ١٧٧.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ٢٧٥.

٥ - صيال الجن (ر: صيال/٢ب).

- قطع الصلاة بمرور الجن (ر: صلاة/١٤ب).

### جَبُّ:

- الجَبُّ قطع الذكر بحيث لا يستطيع معه الجماع.

- خيار امرأة المَجْبُوب بين البقاء على الزوجية ورد النكاح (ر: خيار/٢ب٢هـ) و(فرقة/٢ب٢).

### جَبِيْرَة:

١ - تعريف:

الجبيرة هي ما يشد على العضو المكسور أو المجروح من العصاب.

٢ - أحكامها:

أ - إذا جرح العضو أو كسر وكان يضره الغسل بالماء ولا يضره مسحه به فإنه يكفي في تطهيره المسح، فإن لُقَّت عليه عصابة أو وُضِعَتْ عليه جبيرة وكان في نقضها مشقة جاز المسح عليها<sup>(١)</sup> وإذا لم يغسل الجرح ولم يمسه وجب المسح على الجبيرة<sup>(٢)</sup>.

ب - ولا فرق في جواز المسح على الجبيرة ولا في كفيته بين المسح عليها في الوضوء أو في الغسل<sup>(٣)</sup>.

ج - ولا يشترط لجواز المسح على الجبيرة أن يشدها على العضو على طهارة، لما في ذلك من الحرج<sup>(٤)</sup>.

د - وإذا مسح على الجبيرة وجب عليه أن يستوعب منها بالمسح جميع ما غطى العضو الواجب غسله أو مسحه<sup>(٥)</sup>.

(٤) مجموع الفتاوى ١٧٨/٢١.

(٥) مجموع الفتاوى ١٧٨/٢١.

(١) الاختيارات للبعلي ٤٥.

(٢) مجموع الفتاوى ١٨١/٢١.

(٣) مجموع الفتاوى ١٧٦/٢١ و٤٦٧.

- هـ - ومسح الجبيرة لا يتوقت بوقت، بينما يتوقت المسح على الخفين بيوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام للمسافر<sup>(١)</sup>.
- و - ورفع الجبيرة عن العضو المصاب بعد الوضوء لا يقضى الوضوء ولا يوجب غسل العضو، سواء كان ذلك قبل البرء أم بعد البرء، قياساً على كشط الجلد وحلق شعر الرأس وتقليم الأظافر<sup>(٢)</sup>.

## جُحود:

انظر: إنكار.

## جَدُّ:

١ - تعريف:

الجد هو أبو الأب، أو أبو الأم، وإن علا.

٢ - ولايته في النكاح:

الجد - أبو الأب - كالأب في ولايته على ابنة ابنه في النكاح، ولا يجوز لغير الأب والجد أن يُجبر الصغيرة على النكاح<sup>(٣)</sup>.

٣ - ميراث الجد أبي الأب (ر: إرث/٢٧ج٢) والجد أبي الأم (ر: إرث/١١).

٤ - جواز دفع الزكاة للجد (ر: زكاة/٢٦ب١ج).

## جِدَار:

- كراهة كسوة الجدران وتزيينها (ر: ستارة/٢) و(زينة/٤) و(كسوة/٢ج).

- انهدام الجدار على شخص وقتله (ر: جنابة/٣٤ج).

- الانتفاع بجدار الجار (ر: جوار/١٣).

(٣) مجموع الفتاوى ٥٧/٣٢ والاختيارات للبعلي

٣٤٩

(١) مجموع الفتاوى ١٧٧/٢١.

(٢) مجموع الفتاوى ١٧٩/٢١ و٢١٨

والاختيارات للبعلي ٣٦.

**جَلَّة:**

١ - تعريف:

الجدَّة هي أم الأب، أو أم الأم.

٢ - حق الجدَّة في الميراث (ر: إرث/١١ج٧).

- تقديم الجدَّة أم الأب على الجدَّة أم الأم في الحضانة (ر: حضانة/٢).

**جِرَايَة:**

الجراية هي المرتب الذي تُضرفه الدولة أو نحوها لشخص ما بشكل دوري سواء كان ذلك مقابل خدمة يؤديها أو لا (ر: راتب).

**جَرَح:**

١ - تعريف:

الجرح هو قطع اتصال الجلد في العضو.

٢ - تطهير الجرح في الوضوء والغسل (ر: جبيرة/١٢) و(تيمم/٣ج) و(وضوء/٢ز٧).

- الإجهاز على الجريح في قتال الكفار (ر: جهاد/٨ز) وفي قتال الحرابة (ر: حرابة/٣ب٣ج).

- الجنابة بالجرح وما يجب فيها (ر: جنابة/٣ب٣أ).

**جريمة:**

انظر: جنابة.

**جزيرة العرب:**

جزيرة العرب عند ابن تيمية رحمه الله تعالى هي «الحجاز» (ر: حجاز) وقد أمر الرسول ﷺ بإخراج اليهود والنصارى منها<sup>(١)</sup>.

## جزية:

## ١ - تعريف:

الجزية هي الفريضة المالية التي تفرضها الدولة على رؤوس أهل الذمة من الكفار.

## ٢ - من تفرض عليه الجزية:

تفرض الجزية على كل كافر يُقرُّ في دار الإسلام وتُعقد له الذمة، ولا يجوز إقرارهم في ديار الإسلام بغير جزية<sup>(١)</sup> ولكن تجوز مصالحة الكفار من غير جزية للحاجة، كما فعل النبي ﷺ يوم الحديبية<sup>(٢)</sup> (ر: ذمي/ ١٢) لا فرق في ذلك بين الكتابي والمجوسي والمشرک، ولا بين العربي وغير العربي، فالعرب كسائر الكفار في ضرب الجزية عليهم<sup>(٣)</sup>.

ولا جزية على صغير ولا مجنون ولا فقير ولا عبد المسلم - إن كان العبد كافراً - أما عبد الكافر ففيه نزاع (ر: ر/ق/ ٥٥) والعبد الكافر إذا أعتقه سيده وجبت عليه الجزية، سواء كان سيده مسلماً أم كافراً<sup>(٤)</sup> (ر: ر/ق/ ١٠٤).

ولا تفرض الجزية على الراهب الحبيس المنقطع عن الناس ولا يعاون أهل دينه على أمر فيه ضرر على المسلمين أصلاً، ولا يُخالطهم في دنياهم، ولكن يكتفي بقدر ما يتبلَّغ به، أما الذي يخالط أهل الذمة فيزارع ويتاجر فتؤخذ منه الجزية ولا يحل إبقاؤه بغير جزية<sup>(٥)</sup>.

## ٣ - مقدار الجزية:

لم يرد في الشريعة تقدير معين لما يجب فرضه من الجزية على أهل الذمة، ولذلك فإن ولي الأمر يجتهد فيها<sup>(٦)</sup>، ولا يضر الغرر في الجزية، لأن المال غير

(١) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٠٩. (٢) مجموع الفتاوى ٢٩/٢٠٩. (٣) مجموع الفتاوى ١٩/١٩. (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٥١٢. (٥) مجموع الفتاوى ٢٨/٦٦٠ ومختصر الفتاوى المصرية ٥١٢ والاختيارات للبعلي ٥٤٨. (٦) مجموع الفتاوى ١٩/٢٥٣.

مقصود فيها<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - أنواع الجزية:

الجزية على نوعين: جزية الرؤوس وجزية الأموال، وهي العشور.

أما جزية الرؤوس: فهي ما يفرض على أشخاص أهل الذمة.

أما جزية العشور: فهي ما يفرض على الأموال التجارية لأهل الذمة إذا اتجروا بها في غير بلاد المسلمين - كالعشر ونصف العشر -<sup>(٢)</sup> قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: العشور التي تؤخذ من الذمي تدخل في أحكام الجزية<sup>(٣)</sup>.

#### ٥ - الامتناع عن دفع الجزية:

الجزية واجبة، التزموا بها باختيارهم، فمن امتنع منهم عن أدائها أخذت منه جبراً، فإن امتنع انتقضت ذمته، وضربت عنقه<sup>(٤)</sup>.

### جُمَالَة:

#### ١ - تعريف:

الجُعالة هي تسمية مال معلوم لمن يعمل للجاعل عملاً مباحاً معلوماً أو مجهولاً، أو لمن يعمل له مدة ولو كانت مجهولة.

#### ٢ - لزوم الجُعالة:

الجُعالة عقد غير لازم، لأنه عقد مطلق غير موقت، ولا يكون العقد المطلق لازماً أبداً، نحو: من رد عليّ عبدي فله مئة درهم<sup>(٥)</sup>.

#### ٣ - العمل في الجُعالة:

تجوز الجُعالة على الأعمال المجهولة التي لا يمكن ضبطها، والتي لا

(١) مجموع الفتاوى ٥٥/٢٩ والقواعد النورانية (٤) الصارم المسلول ٢٦٦.

(٥) مجموع الفتاوى ٥٠٦/٢٠ و ١١٥/٣٠

ومختصر الفتاوى المصرية ٥٢٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٧٦.

(٣) الاختيارات للبعلي ٥٤٧.

تصح الإجارة عليها، كالجعل الذي يجعل للطبيب على شفاء مريض، ولكن لا يجوز استئجار الطبيب على شفاء المريض، لأن الشفاء غير مقدور عليه<sup>(١)</sup> ويجوز للتلميذ أن يجعل لأستاذه جعلاً على تعليمه صنعة القتال<sup>(٢)</sup> ويجوز أن يُجعل جعلٌ للسابق في مسابقة الخيل أو الإبل أو الرمي<sup>(٣)</sup>.

#### ٤ - الجعل على العمل :

يجوز أن يكون الجعل معلوماً، ويجوز أن يكون مشاعاً، ويجوز أن يكون مجهولاً جهالة لا تمنع التسليم نحو: من دل على حصن فله ثلث ما فيه<sup>(٤)</sup> ويجوز للتلميذ أن يجعل لأستاذه جعلاً على تدريبه، ويَجْعَل مقدارَ هذا الجعل هو ما يحصل له من السبق<sup>(٥)</sup>.

٥ - تواطؤ الوكيل على أخذ جعل من البائع ليشتري منه (ر: تواطؤ/ ١٣).

#### جَلَاد :

- الجلاذ هو الذي يقيمه السلطان لضرب الناس في الحدود والتعزيرات وغيرها.  
- مسؤولية الجلاذ (ر: جناية/ ٣٤و).

#### جَلَالَة :

- الجلالة هي الحيوان الذي يتغذى بالقاذورات والأرواث.  
- تحريم لحم الجلالة ويضها ولبنها (ر: طعام/ ٤ب١).

#### جَلْبَاب :

- الجلباب هو ما يلبس فوق الثياب.

(١) مجموع الفتاوى ٥٠٧/٢٠ ومختصر الفتاوى المصرية ٥٢٦ و ٥٣٥.  
(٢) مجموع الفتاوى ٥٠٧/٢٠ المصرية ٥٢٧.  
(٣) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٨.  
(٤) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٨ ومختصر الفتاوى المصرية ٢٢/٢٨.  
(٥) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٨ ومختصر الفتاوى المصرية ٢٢/٢٨.

- لبس المرأة الجلباب للخروج وفي مجتمعات الرجال (ر: حجاب/٥).
- عدم وجوب لبسها الجلباب في الصلاة (ر: صلاة/١٠ز).

### جَلْد:

- تطهير جلود الحيوانات (ر: دباغة/٢).
- الانتفاع بجلد الأضحية أو إهداؤه (ر: أضحية/٨).

### جَلْد:

#### ١ - تعريف:

الجلد هو الضرب بالسوط.

#### ٢ - ما يعاقب عليه بالجلد:

يكون الجلد حداً في الجرائم التالية: في زنا غير المحصن (ر: زنا/٦ب١) وفي القذف (ر: قذف/١٦) وفي شرب الخمر (ر: أشربة/١٧). كما يجوز التعزير بالجلد، ويكون ذلك تابعاً لرأي القاضي كماً وكَيْفَاً (ر: تعزير/٣ه٨) ومن ذلك جلد من سقط عنه القصاص مئة وجبسه سنة (ر: جناية/٣ب١).

#### ٣ - صفة الجلد:

١ - الجلد في الحد: المجلود في الحد لا يجرد من ثيابه، بل يُنزع عنه ما يمنع ألم الضرب، ولا يربط إذا لم يُحتج إلى ذلك، ويفرق الضرب على أعضائه، ويُعطى كل عضو حظه من الضرب، ولا يضرب الوجه ولا المقاتل، ويضرب ضرباً معتدلاً بسوط معتدل، ولا يُجلد بالعصي ولا بالمقارع لشدة إيلاهما، أو لما تحدثه من الأذى، ولا يكتفى بالجلد بالدرّة، لأن الجلد بها أقل من المطلوب<sup>(١)</sup> ويجوز أن يجلد شارب الخمر بجريد النخل وبالنعال وبأطراف الثياب (ر: أشربة/٣١٧).

(١) مجموع الفتاوى ٢٨/٣٤٨ و ٣٤٦/٢٢٦.

ب - الجلد في التعزير (ر: تعزير/ ٨٣ هـ). (٨)

## جَمَاع:

انظر: وطء.

## الجمع بين الصلاتين:

انظر: (صلاة/ ١٠ ج ٩).

## جُمُعَة:

- يوم الجمعة هو اليوم الذي يقع بين يومي الخميس والسبت.
- يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع<sup>(١)</sup> وساعة إجابة الدعاء فيه من حين يصعد الخطيب المنبر إلى أن تنقضي الصلاة، وهي مقيدة بمن حضر الجمعة ومن لم يحضرها لعذر ومن عادته حضورها<sup>(٢)</sup>.
- وقت صلاة الجمعة (ر: صلاة/ ١٠ ج ٣ ز).
- جواز أداء صلاة الجمعة عند الاستواء (ر: صلاة/ ١٠ ج ١٠).
- غسل الجمعة (ر: غسل ٣ و).
- خطبة الجمعة (ر: خطبة) و(صلاة/ ٥١٧ د).
- صلاة الجمعة (ر: صلاة/ ١٧).
- البيع وقت النداء لصلاة الجمعة (ر: بيع/ ٥٢ هـ).

## جِنِّ:

انظر: جان.

(١) مجموع الفتاوى ٢٥/ ٢٨٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ٢٤٨.

## جنابة:

## ١ - تعريف:

الجنابة هي نجاسة معنوية ناشئة عن وطءٍ أو إنزالٍ منيٍّ أو عن حيضٍ أو نفاسٍ.

## ٢ - أنواعها:

أ - أنواعها من حيث سببها: الجنابة من حيث سببها نوعان:

(١) جنابة سببها حيض أو نفاس (ر: حيض) و(نفاس).

(٢) جنابة سببها وطء أو إنزال:

أ) أما الوطاء: فلا فرق بين أن يكون في القبل أو في الدبر<sup>(١)</sup> ولا بين ما إذا صاحبه نزولٌ مني أو لم يصاحبه، بل إذا التقى الختانان وجب الغسل أنزل أو لم ينزل<sup>(٢)</sup> أما المباشرة من غير وطء ولا إنزال فلا تحصل بها الجنابة<sup>(٣)</sup>.

ب) وأما نزول المنى فإنه تحصل به الجنابة إذا خرج بشهوة، أما إن خرج بغير شهوة كالخارج عقب البول بألم أو بغير ألم فإنه لا تحصل به الجنابة ولا يجب به الغسل<sup>(٤)</sup>.

ب - أنواعها من حيث غلظها: الجنابة من حيث غلظها وخفتها نوعان:

(١) جنابة مخففة: وهي التي تم الوضوء بعدها.

(٢) جنابة مغلظة: وهي التي لم يتوضأ بعدها<sup>(٥)</sup>.

## ٣ - طهارة بدن الجنب طهارة مادية:

بدن الجنب طاهر بالنص والإجماع، ولذلك فإنه لا يتنجس ما مسه من

(٤) مجموع الفتاوى ٢١/٢٩٦ والاختيارات

للبلعي ٤٠.

(٥) مجموع الفتاوى ٢١/٣٤٤.

(١) مجموع الفتاوى ٢١/١٤٣.

(٢) مجموع الفتاوى ٢١/٥٩٥.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٥/٢٣٦.

ثوب ونحوه<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - رفع الجنابة:

الطهارة من الجنابة فرض، ولا تصح الصلاة إلا بعد رفع الجنابة<sup>(٢)</sup> وترفع الجنابة بالغسل (ر: غسل) وبالتيمم عند العجز عن استعمال الماء (ر: تيمم).

#### ٥ - آثار الجنابة:

أ - آثار الجنابة التي سببها حيض أو نفاس: (ر: حيض) و(نفاس).

ب - آثار الجنابة المغلظة التي سببها وطء أو إنزال: يحرم على من أصابته هذه الجنابة ما يلي:

(١) الصلاة: لأن من شرط الصلاة الطهارة من الحدث، ويمنع منها الحدث الأصغر، فمنع الحدث الأكبر منها أولى (ر: صلاة/١٠د).

(٢) الطواف حول الكعبة، ولكنها ليست بشرط لصحة الطواف، فيصح طواف الجنب (ر: حج/١٦ب٢).

(٣) قراءة القرآن ولمسه: الجنب جنابة مغلظة ممنوع من قراءة القرآن ومسّه<sup>(٣)</sup> فإن اضطر إلى مسه أو قراءته ولم يكن قادراً على الغسل ولا على التيمم جاز له مسه وقراءته<sup>(٤)</sup>.

ويجوز للجنب أن يمس الماء الذي غُسل فيه القرآن حتى ذهب كتابته (ر: قرآن/٦ب١).

أما لمس ألفاظ الذكر مثل «لا إله إلا الله محمد رسول الله» و«سبحان الله» ونحو ذلك، فيجوز للجنب مسها، وبناء على ذلك فإنه يجوز للجنب أن يمس الدراهم التي كتبت عليها عبارة «لا إله إلا الله محمد رسول الله»<sup>(٥)</sup>.

للبعلي ٥٧.

(١) مجموع الفتاوى ٦٧/٢١.  
 (٢) مجموع الفتاوى ٢٩٥/٢١.  
 (٣) مجموع الفتاوى ١٧٩/٢٦ و٢٠٠.  
 (٤) الاختيارات للبعلي ٣٩.  
 (٥) الاختيارات ١٩٠/٢٦ والاختيارات

- (٤) اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ: وَيَحْرَمُ عَلَى الْجَنْبِ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ إِلَّا إِذَا تَوَضَّأَ، فَإِنْ تَوَضَّأَ جَازَ لَهُ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ وَالنُّومُ فِيهِ<sup>(١)</sup>.
- (٥) الْاِعْتِكَافُ: الْجَنْبَابَةُ لَا تَمْنَعُ الْاِعْتِكَافَ، وَاعْتِكَافُ الْجَنْبِ صَحِيحٌ وَلَكِنَّهُ أَثْمٌ لِلْبَيْتِ فِي الْمَسْجِدِ (ر: اِعْتِكَافُ/٤ب).
- (٦) الصِّيَامُ: صِيَامُ الْجَنْبِ صَحِيحٌ<sup>(٢)</sup> وَ(ر: صِيَامُ/٤ج).
- (٧) وَيَكْرَهُ لِلجَنْبِ فِعْلَ الْمُنَاسِكِ فِي الْحَجِّ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْاِغْتِسَالِ، كَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَغَيْرِهَا، كَمَا يَكْرَهُ لَهُ الْأَذَانُ وَالخُطْبَةُ<sup>(٣)</sup> وَ(ر: أذَانُ/١٦) وَ(خُطْبَةُ/٣).
- (٨) وَيَسْتَحِبُّ لَهُ الْوُضُوءُ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَأْكُلَ أَوْ يَشْرَبَ أَوْ يَنَامَ أَوْ يَعَاوِدَ الْوُطْءَ، وَيَكْرَهُ لَهُ النَّوْمُ بِغَيْرِ وُضُوءٍ<sup>(٤)</sup>.
- (٩) وَيَجُوزُ لِلجَنْبِ أَنْ يَقْصُ ظَفْرَهُ وَشَعْرَهُ، وَمَا أَعْلَمَ عَلَى كِرَاهِيَةِ إِزَالَةِ شَعْرِ الْجَنْبِ وَظَفْرِهِ دَلِيلًا شَرْعِيًّا<sup>(٥)</sup>.
- ج - آثَارُ الْجَنْبَابَةِ الْمَخْفُفَةِ: الْجَنْبَابَةُ الْمَخْفُفَةُ - وَهِيَ الْجَنْبَابَةُ الَّتِي يَتَوَضَّأُ فِيهَا الْجَنْبُ بِنِيَّةِ الْاِسْتِبَاحَةِ - تَمْنَعُ مِمَّا يَمْنَعُ مِنْهُ الْحَدِيثُ الْأَصْغَرُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالطَّوَافِ وَمَسُّ الْمَصْحَفِ، فَالْجَنْبُ إِذَا تَوَضَّأَ جَازَ لَهُ اللَّبْثُ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ الطَّهَارَةِ<sup>(٦)</sup>.

## جَنَازَة:

انظر: موت.

## جِنَايَة:

١ - تعريف:

الجناية هي الفعل الضار بالنفس أو بما دونها أو العَرَضُ أو المال.

- (١) مجموع الفتاوى ٣٤٤/٢١ والاختيارات (٤) مجموع الفتاوى ١٩٠/٢٦ و٣٤٣. للبعلي ٤١.
- (٢) الاختيارات للبعلي ١٩٢.
- (٣) مجموع الفتاوى ١٩٠/٢٦.
- (٤) مجموع الفتاوى ١٢١/٢١.
- (٥) الاختيارات للبعلي ٤١٨.
- (٦) الاختيارات للبعلي ٤١٨.

## ٢ - عظيم أمر الجناية :

الأصل أن دماء الآدميين وأموالهم وأعراضهم محفوظة، وعلى ولي الأمر أن يعمل على حفظها، فإن عُرف واحد من الناس بالفتن والفساد فلولي الأمر أن يمسكه ويحبسه أو ينقله إلى أرض أخرى ليكف بذلك عدوانه، وله أن يعزر من ظهر منه الشر ليكف بذلك شره وعدوانه<sup>(١)</sup> وإن لم يتقدم أحد بشكوى ضده. وقاتل النفس - ومثله مرتكب أية جنایات من الجنایات - عليه حقان: حق الله تعالى لكونه تعدى حدود الله، وهذا الذنب يغفره الله تعالى بالتوبة الصحيحة، وحق الآدمي: وذلك بالتمكين من القصاص أو المصالحة على الدية إن لم يكن من صاحب الحق عفو، وذلك تمام العفو<sup>(٢)</sup>، ولكن هل يسقط بذلك حق المقتول في الآخرة؟ الظاهر أنه لا يسقط، ولكن ينظر: إن كان قد تاب توبة نصوحاً فإن الله تعالى يعوِّض المقتول من عنده ما يرضيه، وإن لم يتب توبة نصوحاً: فإن كثرت حسنات القاتل أخذ منها ما يرضي المقتول وأعطيت إليه<sup>(٣)</sup>، وحق المظلوم لا يسقط باستغفار الظالم - إن لم يوفه حقه - لا في القتل ولا في غيره من سائر مظالم العباد<sup>(٤)</sup>.

والقتل بعد العفو أو أخذ الدية أعظم جرماً من القتل ابتداء<sup>(٥)</sup>.

## ٣ - المجني عليه :

أ - أحوال المجني عليه: للمجني عليه أحوال منها:

(١) الجناية على المعتدي: يضع لنا ابن تيمية رحمه الله تعالى قاعدة في الجناية على المعتدي فيقول: الدفع بالقتل يجوز لمن ظهر اعتداؤه<sup>(٦)</sup>، ويريد ابن تيمية بذلك: أن من قُتل أثناء اعتدائه وصياله فإن دمه هدر، وبناء على ذلك فقد أفتى رحمه الله تعالى أن من صال عليه صائل يريد الفجور به كان له أن يدفعه عنه ولو بالقتل<sup>(٧)</sup> (ر: صيال/٢ ج١) ومن رأى رجلاً يفجر بامرأته

(١) مجموع الفتاوى ١٤٨/٣٤. (٥) مجموع الفتاوى ٣٧/٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٥/١٦ و١٧١/٣٤. (٦) الاختيارات للبعلي ٤٦٩.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٥/١٦ و١٣٨/٣٤ و١٧١. (٧) الاختيارات للبعلي ٥٠١.

(٤) مجموع الفتاوى ١٧٣/٣٤.

جاز له قتلها فيما بينه وبين الله تعالى وإن كان يندفع بما دون القتل، سواء كان الفاجر محصناً أم غير محصن<sup>(١)</sup>، ومن نزل مكاناً فجاء لص فسرق قماشه، فلحق السارق فضربه بالسيف فمات، وكان هذا هو الطريق في استرجاع ما أخذه، لم يلزم الضارب شيء<sup>(٢)</sup>، ومن اطلع في بيت إنسان فيجوز لصاحب البيت أن يفقأ عينه ابتداءً، وليس عليه أن يندره، ولا شيء عليه؛ ومن عض يد آخر فجذب العضوض يده من فم العاض، فانخلعت أسنانه، فليس على العضوض شيء<sup>(٣)</sup>.

أما القتل في الخصومة، أو القتل بعد انتهاء الاعتداء فلا يجوز، وعلى القاتل القصاص، فقد أفتى رحمه الله تعالى في رجلين تخاصما وتقابضا فنطح أحدهما الآخر في أنفه، فسال دمه، فأخذه المنطوح وخنقه ورفسه على مخاصيه فوق ميثاً: أن على القاتل القود<sup>(٤)</sup>.

(٢) الجناية على المفرط: نريد بالمفرط هنا: المعرّض نفسه للجناية عليه، ويرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن الجناية الخطأ على المفرط لا ضمان فيها، فقد أفتى رحمه الله تعالى في خشبة تدهورت من يد حر وعبد من غير عمد فأصابت رجلاً فقتلته، قال: إن كان قد وقف المقتول في مكان هو مفرط في الوقوف فيه فلا ضمان إن لم يكن تفريطاً منهما، وإلا فالضمان نصفين<sup>(٥)</sup>.

(٣) الجناية على من في الجناية عليه الوصول إلى قتل الكفار: لو تترس الكفار في الحرب بمسلمين وخيف على المسلمين إذا لم يقاتلوا، فإنه يجوز للمسلمين أن يرموا المسلمين الذين تترس بهم الكفار، وينوون أنهم يرمون الكفار، ولو لم يخف على المسلمين جاز رميهم كذلك في أحد قولي العلماء<sup>(٦)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى ١٢٢/١٥ و ١٦٨/٣٤ (٤) مجموع الفتاوى ١٤٥/٣٤.

(٥) مجموع الفتاوى ١٦٤/٣٤.

(٢) مختصر الفتاوى المصرية ٤٦٦. (٦) مجموع الفتاوى ٥٣٧/٢٨.

(٣) مجموع الفتاوى ١٢٢/١٥.

- (٤) الجناية على السلطان: من قَتَلَ السلطان - كقتل علي وعثمان رضي الله عنهما - يُقتل حدًّا كالمحاربين، لأن في قتله فساداً عاماً<sup>(١)</sup>.
- (٥) الجناية على المتهم أثناء الامتحان: (ر: امتحان/٦).
- (٦) الجناية على الولد: الجناية على الولد توجب الدية ولا توجب القصاص (ر: جناية/٣ب١أ).
- (٧) الجناية على الذمي: لا يجوز قتل الذمي بغير حق<sup>(٢)</sup> فإن قتل مسلم ذمياً فلا يقتل به، ولكن تجب عليه ديته والكفارة، أما ديته: فمقدارها نصف دية المسلم، وأما الكفارة: فهي عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين<sup>(٣)</sup>.
- (٨) الجناية على المرأة: إذا قتل الرجل المرأة عمداً فعليه القود، أما إن قتلها خطأ فإن ديتها على النصف من دية الرجل، وإن جنى عليها جناية هي على ما دون النفس وجب القصاص في العمد، والدية في الخطأ، وتكون دية المرأة كدية الرجل إلى الثلث، فإن زادت على الثلث كانت على النصف من دية الرجل<sup>(٤)</sup>.
- (٩) الجناية على العبد: إذا جنى حر على عبد فلا يقتل به إلا إذا كانت جنايته في حِرابة، لأن القتل في الحِرابة حدٌّ لا قصاص (ر: حِرابة/٣ب٣ج).
- (١٠) الجناية على الجنين: (ر: إسقاط).
- (١١) الجناية على الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر إذا تاب الجاني بعد ذلك وأصلح، هي هدر (ر: جناية/٣ب١أ) و(توبة/٧ب٢) و(الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر/٣ج٥) و(ضمان/٧ز).
- (١٢) الجناية على من أهدر دمه (ر: إتلاف/١٤).

(٣) مجموع الفتاوى ٣٨٥/٢٠ و١٤٦/٣٤.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٨٥/٢٠.

(١) مجموع الفتاوى ٣١٧/٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٤٦/٣٤.

ب - محل الجناية: الجناية إما أن تقع على النفس، أو على ما دون النفس من جهة دون جهة، أو على ما دون النفس، أو على المال، أو على العرض، وسنفضل القول في ذلك فيما يلي:

(١) الجناية على النفس: الجناية على النفس ثلاثة أنواع:

#### أ - القتل العمد:

- تعريفه: وهو أن يقصد من يعلمه معصوماً بما يُقتل غالباً سواء قتله بحده كالسيف، أو ثقله كالسندان، أو بغير ذلك كالتحريق والتفريق والإلقاء من شاهق والخنق الذي يموت به صاحبه غالباً وإمساك الخصيتين حتى تخرج الروح، وغم الوجه حتى يموت، وسقي السموم ونحو ذلك<sup>(١)</sup> ويظهر أن ابن تيمية يعتبر القتل بالسحر أو بغيره من الأحوال الشيطانية قتلاً عمداً<sup>(٢)</sup> ولا يشترط في العمد أن يحدث أثر الجناية فور الفعل، بل لو تراخى عنه مدة ثم حدث الأثر من السبب المتعمد فهي جناية عمد، فمن ضرب رجلاً عمداً عدواناً، فمكث زماناً ضعيفاً ثم مات من الضربة وجب القود<sup>(٣)</sup>.

- أنواعه: والقتل العمد على أنواع: فإن كان لخصومة أو منازعة أو نحوها فهو العمد المحض الذي ذكرناه. وإن كان جهاراً لأخذ المال: فالقاتل محارب يقتله الإمام حداً، وليس لأحد أن يعفو عنه، لا أولياء المقتول، ولا غيرهم<sup>(٤)</sup>. وإن كان سراً لأخذ المال: فهو قتل الغيلة، وهو كالمحارب، لأن القتل بالحيلة كالقتل مكابرة، كلاهما لا يمكن الاحتراز منه<sup>(٥)</sup>. وإن كان القتل للعدو الكافر في ساحة القتال فهو جهاد في سبيل الله تعالى، وهو طاعة الله تعالى (ر: جهاد).

(١) مجموع الفتاوى ٣٨١/٢٠ و ٣٧٣/٢٨ (٤) - مجموع الفتاوى ١٤٧/٣٤.

(٥) مجموع الفتاوى ٣١٦/٢٨ والاختيارات ٣٨١ و ١٤٤/٣٤.

(٢) مجموع الفتاوى ٦٤٣/١١.

للبلعي ٥٠٤.

(٣) مجموع الفتاوى ١٤٥/٣٤.

- موجه: يترتب على القتل العمد المحض الآثار التالية:

الأثر الأول: الإثم: لأن القتل العمد من الكبائر، ولا يكفرُ فاعله<sup>(١)</sup> وتقبل توبته إن تاب (ر: جناية/٢).

الأثر الثاني: القصاص: عقوبة العمد القصاص عند توفر شروطه، إلا أن يعفو من له القصاص إلى الدية أو إلى غيرها<sup>(٢)</sup>.

وبناء على ذلك فقد أفتى رحمه الله أنه إن خنقه الخنق الذي يموت به المرء غالباً، أو خنقه حتى عُشي عليه ثم رفسه برجله على أنثيه حتى خرج من فمه شيء فمات، ففيه القود<sup>(٣)</sup> وإن ضرب رجلاً قلع أسنانه، وكانت الضربة تطلع الأسنان عادة ففيه القصاص<sup>(٤)</sup>.

\* شروط القصاص: ويشترط لوجوب القصاص شروط منها:

١ - أن يكون الجاني من أهل التكليف: فلا يقتص من مجنون ولا صغير لم يبلغ، ولكنه يعاقب بالتأديب لثلاث عود<sup>(٥)</sup>، وعلى هذا فإنه لو اتفق أولاد الرجل على قتله، قُتِلَ البالغ منهم دون الصغير الذي لم يبلغ<sup>(٦)</sup>.

أما السكران فإنه إن قتل إنساناً وقد بلغ به السكر أنه لا يعلم ما يقول، فأكثر الفقهاء يوجبون عليه القود<sup>(٧)</sup>.

٢ - أن يكون قتل العمد قد كان عدواناً: وينتفي العدوان بالتأويل أو الجهل، فكل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل أو جهل فهو هدر، قال رحمه الله: كل متلف معذور في إتلافه بتأويل أو جهل، لا يضمن ما أتلفه<sup>(٨)</sup> وقال: يضمن من يعتقد أن ما يفعله عدوان وظلم<sup>(٩)</sup> والكفار وأهل البغي والردة المحاربون لا يضمنون ما أتلفوه على أهل العدل

- |                                 |                                |
|---------------------------------|--------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٣٤/١٣٧.       | والاختيارات للبعلي ٥٠٢.        |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣٤/١٣٩ و ١٤٣. | (٦) مجموع الفتاوى ٣٤/١٤٣.      |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٤/١٤٤.       | (٧) مجموع الفتاوى ٣٤/١٥٢.      |
| (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٤٦٦.  | (٨) الاختيارات للبعلي ٣٨٥.     |
| (٥) مجموع الفتاوى ٣٤/١٤٣ و ١٥٨. | (٩) مختصر الفتاوى المصرية ٣١٣. |

من نفوس وأموال إذا تابوا أو أسلموا<sup>(١)</sup>.

٣ - عدم وجود شبهة للقاتل: فإن وجدت الشبهة امتنع القصاص، وبناء على ذلك فقد أفتى رحمه الله تعالى، أنه إذا أخذ مال إنسان، فاتهم به رجلاً، فأخذه وضربه فأقر بالمال عنده، ثم أنكرك، فضربه حتى مات فلا قصاص عليه، وعليه الدية، لوجود الشبهة في إقرار المتهم بالمال<sup>(٢)</sup>.

٤ - أن لا يكون القتل من كافر أو ضال ويعقبه إسلام وتوبة وهداية، لأن التوبة تسقط حق الله تعالى وتسقط تبعاً له حق العبد المرافق له، فيمتنع القصاص. فالكافر إذا قتل مسلماً ثم أسلم وتاب إلى الله تعالى فإنه لا يقتص منه<sup>(٣)</sup> والأمر بالمعروف إذا أصابه أذى من المأمور فإنه لا يقتص منه إذا قبل الحق وتاب، لأن حق الأمر داخل في حق الله، وهذا سقط عنه بالتوبة<sup>(٤)</sup> أما التوبة من القتل والندم على فعله فإنها لا تسقط القصاص<sup>(٥)</sup>.

٥ - أن لا يكون المجني عليه ابناً للجاني: فقد قال ابن تيمية في امرأة دفنت ابنها حياً حتى مات: إن عليها الدية لورثته وفي وجوب الكفارة عليها قولان<sup>(٦)</sup> وقال فيمن قتل ابنه عمداً: عليه الدية في ماله، وكذا لو جنى على طرفه<sup>(٧)</sup>.

٦ - أن يكون المقتول مكافئاً للقاتل في الدين: فلا يقتل مسلم بدمي إلا في المحاربة أو يقتله غيلة، فإنه يقتل به حداً لا قصاصاً<sup>(٨)</sup> ويقتل الذكّر بالأثني<sup>(٩)</sup> ويقتل الحر بالعبد<sup>(١٠)</sup>.

- |   |   |
|---|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٣٣٤/٨ و ٩/٢٢ ومختصر   | (٦) مجموع الفتاوى ١٦٢/٣٤                    |
| الفتاوى المصرية ٣١٣.                    | (٧) الاختيارات للبعلي ٣٢٠.                  |
| (٢) مجموع الفتاوى ١٤٩/٣٤ ومختصر الفتاوى | (٨) مجموع الفتاوى ٣٨٢/٢٠ و ١٤٦/٣٤ و         |
| المصرية ٤٦٥.                            | والاختيارات للبعلي ٤٩٨.                     |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٣٣/٨ و ٩/٢٢.         | (٩) مجموع الفتاوى ٨٤/١٤ و ٣٤٩.              |
| (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٣١٣.          | (١٠) مجموع الفتاوى ٨٥/١٤ والاختيارات للبعلي |
| (٥) الاختيارات للبعلي ٤٩٦.              | ٤٩٨.  |

٧ - أن يكون معصوم الدم: فإن كان مهدر الدم فلا قصاص ولا دية على قاتله، فقد قال رحمه الله في قاطع الطريق إذا قتل وهرب، فأهدر السلطانُ دمه، يجوز لمن وجدته أن يقتله، وإن لم يهدر دمه فلا يجوز<sup>(١)</sup> ويجوز لمن وجد مع امرأته رجلاً يزني بها أن يقتلها، ولا شيء عليه<sup>(٢)</sup> والصائل الذي لا يندفع شره إلا بالقتل إن قتله فلا شيء عليه<sup>(٣)</sup>.

٨ - ألا يعفو المجني عليه أو ورثته عن القصاص، فإن جُني على إنسان، وتمكن المجني عليه من المطالبة بالقصاص، فلم يفعل، ثم مات، فليس لورثته أن يطالبوا به بعد ذلك<sup>(٤)</sup>.

\* والقصاص يعني المساواة، ولذلك فإنه يُفعل بالجاني كما فَعَلَ، ما لم يكن فعله محرماً بذاته، كتجريب الخمر واللواط ونحو ذلك، فمن قَتَلَ بختق، خُنِقَ حتى الموت، ومن قَتَلَ بحرق أحرق حتى الموت، وهذا هو الأشبه بالكتاب والسنة والأقرب إلى العدل<sup>(٥)</sup>.

\* وليس لأولياء القتيل أن يقتضوا من غير القاتل، لأنه لا ذنب له<sup>(٦)</sup>.

\* وولاية القصاص والعفو عن القصاص هي لورثة القتيل<sup>(٧)</sup> ولكنها ليست عامة لجميع الورثة، بل هي تختص بالعصبات منهم<sup>(٨)</sup> ولا يجوز استيفاء القصاص من القاتل حتى يوافق على الاقتصاص منه جميعُ العصبات من الورثة، وعلى هذا فإنه إن قتل رجل آخر وهرب، فرآه بعض الورثة، فلا يجوز له قتله إلا بإذن باقي الورثة<sup>(٩)</sup> فإن كان الوارث صغيراً فولِّي الدم من له الولاية عليه، فإن لم يكن له وليٌّ

- |  |                                      |
|--|--------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ١٦٧/٣٤ ومختصر الفتاوى المصرية ٤٦٧. | و٢٨/٣١٤ و٣٨٠ والاختيارات للبعلي ٥٠٣. |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣٢٢/١٥ و١٦٨/٣٤.                    | (٦) مجموع الفتاوى ٨٠/١٤ و٣٧٤/٢٨.     |
| (٣) مجموع الفتاوى ١٢٢/١٥.                            | (٧) مجموع الفتاوى ٣٦٥/٣١ و١٣٩/٣٤.    |
| (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٢٧٨.                       | (٨) الاختيارات للبعلي ٥٠٤.           |
| (٥) مجموع الفتاوى ١٦٧/١٨ و٣٥١/٢٠.                    | (٩) مجموع الفتاوى ١٦٧/٣٤.            |

فالسُلطان وليه، وللولي أن يعفو عن القصاص إلى الدية، وليس له أن يعفو مجاناً<sup>(١)</sup> وإن قُتل رجل وامرأته حامل وله أبناء عم وليس له ولد، فليس لهم أن يقتصوا حتى تلد زوجته، فإن ولدت جاز للعصبات القصاص أو العفو، وينوب في ذلك عن المولود وليه<sup>(٢)</sup> فإن شارك بعض الورثة في قتله فقد سقطت ولايته لدم القتل<sup>(٣)</sup>.

\* وليس للدولة أن تُسقط القصاص عن شخص لِمَالٍ تأخذه من الجاني لبيت المال، وما تأخذه من ذلك فهو حرام<sup>(٤)</sup>.

الأثر الثالث: الدية: إذا وجب القصاص على القاتل عمداً، كان أولياء دم القتل بالخيار، فهم إن شاءوا اقتصوا، وإن شاءوا أخذوا الدية، وإن شاءوا عفوا<sup>(٥)</sup>.

\* وتجب الدية في القتل العمد عند امتناع القصاص في الأحوال التالية:  
١ - أن يعفو أولياء دم القتل عن القصاص إلى الدية، ولا يشترط أن يعفو الجميع، بل لو عفا بعض أولياء الدم إلى الدية، أو عفا بغير عوض فقد سقط حق الباقيين في القصاص، ووجبت لهم الدية<sup>(٦)</sup>.

ويرجع في تقدير مقدار الدية في هذه الحالة إلى تراضي الخصمين<sup>(٧)</sup> فإن تصالحا على مبلغ من المال فليس لأولياء الدم أن يطالبوا بأكثر منه<sup>(٨)</sup> وإن أعطاهم الجاني شيئاً من غير مصالحة فلهم المطالبة بتمام الحق<sup>(٩)</sup>.

ولا تضر الجهالة ببديل الصلح عن القصاص، لأن المال غير مقصود في ذلك لأنه عوض عما ليس بمال، وما ليس بمقصود إذا وقع الغرر فيه لم يفض إلى المفسدة<sup>(١٠)</sup>.

- |                                   |  |
|-----------------------------------|--|
| (١) مجموع الفتاوى ١٤/٨٦ و ٣٤/١٤٣. | (٧) مجموع الفتاوى ١٩/٢٥٤.                        |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣٤/١٤١.         | (٨) مجموع الفتاوى ٣٤/١٦٦.                        |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٤/٤١٣.         | (٩) مجموع الفتاوى ٣٤/١٧٠.                        |
| (٤) مجموع الفتاوى ٢٨/٢٧٧.         | (١٠) مجموع الفتاوى ٢٩/٥٥ والقواعد النورانية ١٣٧. |
| (٥) مجموع الفتاوى ٢٨/٣٧٣.         |  |
| (٦) مجموع الفتاوى ٣١/٣٦٥.         |  |

٢ - موت الجاني تحت يد عادية قبل الاقتصاص منه : كما إذا قتل شخصاً ولجأ إلى مَنْ حَمَاهُ من إقامة القصاص عليه حتى مات، ضمن الحامي الدية لأولياء دم القتيل<sup>(١)</sup>.

٣ - أن يكون الجاني ليس من أهل التكليف، بأن كان صغيراً أو مجنوناً، أو يكون المقتول ولدًا للقاتل، أو يكون كافرًا والقاتل مسلماً، أو توجد شبهة تمنع القصاص - كما تقدم ذلك في شروط القصاص -.

\* وتجب الدية في القتل العمد في مال الجاني نفسه، ولا تحمل العاقلة منها شيئاً<sup>(٢)</sup>.

١ - ويستحق الدية في القتل العمد أولياء الدم، وليس لولي الأمر أن يأخذ من القاتل شيئاً لنفسه ولا لبيت المال<sup>(٣)</sup>.

٢ - وتسقط الدية في حالين :

الأول: عفو من له الحق، فإنه إذا وجب القصاص على القاتل عمداً فينبغي أن يطلب من أولياء المقتول العفو عن القصاص<sup>(٤)</sup> لأن الأمر إليهم، فهم إن شاءوا اقتصوا، وإن شاءوا أخذوا الدية، وإن شاءوا عفوا<sup>(٥)</sup> فإن عفوا كانوا من المحسنين، ولا يجوز أن تكون الشفاعة في العفو إلا بعد تمكين المظلوم أو أوليائه من القصاص<sup>(٦)</sup> فإن عفا أولياء القتيل عن القصاص بشرط أن لا يقعد القاتل في هذا البلد، فلم يف بهذا الشرط لم يكن العفو لازماً، ولهم أن يطالبوه بالدية، وفي قول آخر: بالدم<sup>(٧)</sup>.

الثاني: إذا كان القتل عن تأويل: فكل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل أو جهل فهو هدر، قال رحمه الله: كل متلف معذور في إتلافه

(١) الاختيارات للبعلي ٥٠٥. (٤) مجموع الفتاوى ٣٧٧/٢٨.  
 (٢) مجموع الفتاوى ١٣٩/٣٤. (٥) مجموع الفتاوى ٣٧٣/٢٨.  
 (٣) مجموع الفتاوى ١٤٥/٣٤ ومختصر الفتاوى (٦) مجموع الفتاوى ٥٥٠/١١.  
 (٧) الاختيارات للبعلي ٥٠٤. المصرية ٤٦٣.

بتأويل أو جهل، لا يضمن ما أتلفه<sup>(١)</sup> ويضمن من يعتقد أن ما يفعله عدوان وظلم<sup>(٢)</sup> ولهذا فإن الكفار وأهل البغي والردة المحاربين لا يضمنون ما أتلفوه على أهل العدل من نفوس وأموال إذا تابوا وأسلموا<sup>(٣)</sup>.

الأثر الرابع: التعزير: إذا سقط القصاص عن القاتل عمداً لعدم اكتمال شروط إقامته، فإنه يضرب مئة جلدة ويحبس سنة<sup>(٤)</sup>.

الأثر الخامس: الحرمان من المكاسب التي كانت سبباً في القتل: لما كان الوارث مستفيداً من موت المورث، لحصوله على الميراث منه، فإنه يعاقب بالحرمان من الميراث منه إن أقدم على قتله، سواء كان أباً أو غيره<sup>(٥)</sup> كما يحرم من الميراث من أمر بقتل مورثه وإن انتفى عنه الضمان<sup>(٦)</sup> و(ر: إرث/ ٥ب) كما تحرم زوجة القتيل على قاتل زوجها، لاحتمال أن يكون قتل زوجها ليتزوجها<sup>(٧)</sup>.

الأثر السادس: الكفارة: كان ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى أن القتل العمد أكبر من أن يكفر بكفارة، ولذلك لا تجب فيه الكفارة، ووجبت في القتل الخطأ<sup>(٨)</sup>.

ب - القتل شبه العمد:

- تعريفه: هو الضرب بما لا يقتل غالباً كالضرب بالسوط والعصى إذا تسبب عنه الموت<sup>(٩)</sup>، ومن شبه العمد إن ضربه عدواناً فمكث مريضاً مدة ثم مات ولم يكن موته من تلك الضربة<sup>(١٠)</sup>. ومنه: الشهادة على رجل بالردة، وقول الشهود بعد قتله: لقد تعمّدنا قتله<sup>(١١)</sup> وإنما سمي

- |  |                                 |
|--|---------------------------------|
| (١) الاختيارات للبعلي ٣٨٥.                                 | (٦) الاختيارات للبعلي ٣٣٦.      |
| (٢) مختصر الفتاوى المصرية ٣١٣.                             | (٧) الاختيارات للبعلي ٣٧٢.      |
| (٣) مجموع الفتاوى ٣٣٤/٨ و ٩/٢٢ ومختصر الفتاوى المصرية ٣١٣. | (٨) مجموع الفتاوى ١٣٩/٣٤ و ١٦٢. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣١/٣٣٦ و ٣٤/١٤٧.                         | (٩) مجموع الفتاوى ٣٧٣/٢٨.       |
| (٥) مجموع الفتاوى ٣١/٣٦٥ و ٣٤/١٤٣.                         | (١٠) مجموع الفتاوى ٣٤/١٤٥.      |
|  | (١١) الاختيارات للبعلي ٤٩٧.     |
- ١٥٣.

«شبه عمد» لأنه قصد العدوان عليه بالضرب، لكنه لا يقتل غالباً<sup>(١)</sup>.  
 - موجه: القتل شبه العمد تجب فيه الدية مغلطة<sup>(٢)</sup> وهي واجبة في مال الجاني، لا تحمل العاقلة معه منها شيئاً<sup>(٣)</sup>.

### ج - القتل الخطأ:

- أنواعه: القتل الخطأ نوعان:

**الأول:** خطأ في الفعل: كأن يرمي ما يجوز رميه من الصيد فيخطئه ويصيب إنساناً فيموت، وفيه الدية على العاقلة، والكفارة<sup>(٤)</sup> ومن هذا النوع من يضرب المريض ضرباً يزيد في مرضه ويكون سبباً في موته<sup>(٥)</sup>.

**والثاني:** خطأ في القصد: لعدم العلم، كأن يرمي رجلاً بين صفوف الكفار وهو يعتقد مباح الدم فيقتله، ثم يتبين أنه كان مسلماً، وهذا لا دية فيه، لأنه فعل ما أمر به، وفيه الكفارة<sup>(٦)</sup>.

- موجه: القتل خطأ لا يجب فيه غير الدية والكفارة، ولا إثم فيه ولا قود<sup>(٧)</sup>.

**أما الدية:** فإنها واجبة للمسلم والمعاهد<sup>(٨)</sup> وهي مقدرة في الشرع بمئة من الإبل، ولكن يراعى فيها ما هو أيسر على الدافع، فتؤخذ من أهل الإبل مئة من الإبل، وتؤخذ من أهل الذهب ذهباً، ومن أهل الشياه شياهاً، ومن أهل الثياب ثياباً<sup>(٩)</sup> ودية الذمي والمرأة نصف دية المسلم (ر: جناية/ ٧١٣ - ٨) فإن رضي أهل القتل بما هو أقل من الدية المقدرة شرعاً كان لهم ذلك، وليس لهم أن يطالبوا بأكثر منه<sup>(١٠)</sup> وهي واجبة على العاقلة (ر: عاقلة) فإن لم توجد عاقلة لقاتل

- |                                  |   |
|----------------------------------|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٣٧٨/٢٨.        | (٧) مجموع الفتاوى ١٣٨/٣٤ و١٤٠ ومختصر الفتاوى المصرية ٤٦٤. |
| (٢) مجموع الفتاوى ١٤٥/٣٤.        | (٨) مجموع الفتاوى ١٣٨/٣٤.                                 |
| (٣) مجموع الفتاوى ٥٥٣/٢٠.        | (٩) مجموع الفتاوى ٢٥٤/١٩.                                 |
| (٤) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٠.         | (١٠) مجموع الفتاوى ١٦٦/٣٤ والاختيارات للبعلي ٢٣٤.         |
| (٥) مجموع الفتاوى ١٦٥/٣٤.        |   |
| (٦) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٠ و٣٧٨/٢٨. |   |

خطأ، فإن الدية تؤخذ من ماله في أصح قولي العلماء، ويتوجه أن يعقل ذوو الرحم عند عدم العصابات إن قلنا بوجود النفقة لهم، والمرتد يعقل عنه من يرثه من المسلمين أو من يرثه من أهل الدين الذي انتقل إليه<sup>(١)</sup>، والأصل أن تجب الدية حالة، إلا أن يرى الإمام أن المصلحة في تأجيلها، فيصح له تأجيلها بحسب الحال والمصلحة، فإن كانوا مياسير ولا ضرر عليهم في التعجيل أخذت حالة، وإن كان عليهم ضرر جعلت مؤجلة<sup>(٢)</sup> وإذا أبرأ ورثة المقتول خطأ قاتله من الدية الواجبة على العاقلة صح الإبراء وورثت العاقلة منها<sup>(٣)</sup>.

وأما الكفارة: فهي واجبة في القتل خطأ، وهي إعتاق رقبة مؤمنة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين<sup>(٤)</sup> وهي واجبة في قتل المسلم أو الذمي<sup>(٥)</sup> ولا يقطع الحيض الذي يصيب المرأة تتابع صيام الشهرين الواجب في الكفارة<sup>(٦)</sup> وإن مات من عليه الكفارة قبل أن يؤديها، فليطعم عنه وليه ستين مسكيناً<sup>(٧)</sup>.

د - القتل بالتسبب: وقد ألحقه ابن تيمية بالقتل خطأ، لأنه لا يفترق عنه في الآثار. ومن القتل بالتسبب:

(١) ترك الواجبات المفضي تركها إلى الموت، قال رحمه الله تعالى: ترك الواجبات عندنا في وجوب الضمان كفعل المحرمات، فمن قدر على إنجاء إنسان من هلاك فلم يفعل، يكون ضامناً ديته، ومن كتّم شهادة كتماناً أبطل به حق مسلم ضمنه، ومن كانت عنده وثائق تثبت حق إنسان فكتّمها، ضمن هذا الحق<sup>(٨)</sup>، ومن اضطر إلى طعام هو مع غيره يجب عليه أن يبذله له بقيمته، وإن امتنع أجبر على ذلك، فإن امتنع

- (١) الاختيارات للبعلي ٥٠٦. (٥) مجموع الفتاوى ١٤٦/٣٤.  
 (٢) مجموع الفتاوى ٢٥٦/١٩ والاختيارات (٦) مجموع الفتاوى ١٧٠/٣٤.  
 للبعلي ١٣٥ و٥٠٦. (٧) مجموع الفتاوى ١٧٠/٣٤.  
 الاختيارات للبعلي ٥٠٣. (٨) الاختيارات للبعلي ٢٧٣ و٥١٧.  
 (٤) مجموع الفتاوى ١٣٩/٣٤ و١٤٦ و١٥٩.

عن بذل الطعام فله أن يقاتله على ذلك، لأنه بمنزلة المقاتل عن نفسه، فإن مات المضطر، ضمن المانع ديته<sup>(١)</sup> ولو كان عدد مضطرين وليس معهم من الطعام أو الشراب ما يكفي إلا بعضهم، فإن خص بما معه من الطعام أو الشراب بعضهم دون بعض مات الذين لم يُعطُوا، وإن قسمه بينهم جميعاً عاشوا كلهم، وجب عليه تفريق ما معه بين جماعتهم<sup>(٢)</sup>.

(٢) الجناية على ما هو نفس من وجه دون وجه، وهو «الجنين» (انظر: إسقاط).

(٣) الجناية على ما دون النفس:

أ) تكون الجناية على ما دون النفس من حيث أثرها على العضو المجني عليه ثلاثة أنواع هي:

- إتلاف العضو: كقطع اليد، وقلع السن ونحو ذلك، والواجب فيه: القصاص في العمد، والأرش في الخطأ - كما سيأتي -.

فإن أكره حرة على الزنى، فإن كانت بكرأ فلها المهر لإتلافه بكارتها، وإن كانت ثيباً فلا شيء لها، وإن كانت أمة ثيباً فلا شيء لها، وإن كانت بكرأ لها أرش البكارة، وعليه في كل الأحوال الحَدُّ<sup>(٣)</sup>.

- تعطل منافع العضو: ويرى ابن تيمية أن تعطل منافع العضو كإتلافه، فقد قال رحمه الله تعالى: شلل اليد فيه دية اليد<sup>(٤)</sup> وقال: إذا تعطلت منافع إصبع بالجناية وجبت دية الإصبع، وهي عُشْرُ دية كاملة<sup>(٥)</sup>.

وإن جنى على لحيته، فبقي منها ما لا جمال فيه، فهل يجب عليه من ديتها بقدر ما ذهب منها، أو تجب فيها الدية كاملة، أو تجب فيها حكومة عدل؟ ويرجح ابن تيمية أن يكون الواجب

(١) مجموع الفتاوى ٨٠/٢١ و ١٩١/٢٩ و ٣٥/

(٢) ٢١١ والاختيارات للبعلي ٥٥٣.

(٣) الاختيارات للبعلي ٤١١.

(٤) مجموع الفتاوى ١٧٠/٣٤.

(٥) مجموع الفتاوى ١٦٤/٣٤.

(٦) مجموع الفتاوى ٧٤/٢٥.

فيها أكثر الأمرين: الحكومة، أو بقدر دية ما ذهب منها<sup>(١)</sup>.

التشويه الخَلْقِي: كتحويل الحنك ونحوه، وفيه الأرش، قال رحمه الله تعالى في رجل ضرب حنك رجل فتحوّل حنكه ووقعت أنيابه، قال: إن كانت الضربة مما تقع به الأسنان عادة فالواجب القصاص، وإن كانت مما لا تقع به الأسنان عادة ففي الأسنان الدية، في كل سن نصف عشر الدية خمسين ديناراً، وفي تحويل الحنك الأرش، بحيث يُقَوِّم المجني عليه كأنه عبد سليم، ثم يُقَوِّم وهو معيب، ويعطى تفاوت ما بين القيمتين بنسبته من الدية<sup>(٢)</sup>.

الألم الجسمي: كالضربة باليد أو بالعصى، واللكمة ونحو ذلك، وفيها القصاص إن حصلت عمداً<sup>(٣)</sup> وإن كواه بمسمار، كان للمجني عليه أن يكويه إن أمكن<sup>(٤)</sup>.

الجروح: وسيأتي الحديث عنها عند الكلام على تقسيم الجناية على ما دون النفس إلى عمد وخطأ.

(ب) وتكون - أي: الجناية على ما دون النفس - من حيث تعمدتها على نوعين فقط هما:

- النوع الأول: عمد، وهي أن يتعمد أن يعمل بالعضو فعل عدوان يتلفه أو يذهب منافعه الموجودة فيه في العادة<sup>(٥)</sup>.

والواجب في العمد القصاص، فإن لم يمكن فالدية المحددة أو الأرش.

ويشترط لوجوب القصاص، إمكان المساواة، كالاقتصاص في الجروح التي تنتهي إلى عظم كالمَوْضحة ونحوها، والأعضاء

(١) الاختيارات للبعلي ٥٠٦. للبعلي ٥٠٣.  
 (٢) مجموع الفتاوى ١٧١/٣٤. (٤) الاختيارات للبعلي ٥٠٣.  
 (٣) مجموع الفتاوى ٥٤٧/١١ و١٦٨/١٨. (٥) مجموع الفتاوى ١٧١/٣٤ ومختصر الفتاوى المصرية ٤٦٦.  
 و٥٦٤/٢٠ و١٦٢/٢٨ و٣٧٩ والاختيارات

التي تنتهي إلى مِفْصَلٍ كقطع اليد من المفصل وقلع السن؛ أما الجروح التي لا تنتهي إلى عظم كالتي هي دون الموضحة، والأعضاء التي لا تنتهي إلى مفصل ككسر العظم، فلا يمكن المساواة بينها، فلا يجوز القصاص فيها، بل يُصار إلى البدل، وهو الدية المحددة أو الأرش<sup>(١)</sup> وإذا كان المجني عليه عمداً لا يمكنه الاقتصاص من الجاني إلا بالعدوان - أي بالإيقاع به أكثر مما أوقعه - لم يجز القصاص<sup>(٢)</sup>.

- والنوع الثاني: خطأ، وهو كل ما ليس بعمد.

والواجب في الخطأ الدية في الأعضاء المحددة الدية، أو الأرش فيما ليست له دية محددة، فقد قضى رحمه الله تعالى في السن بنصف عشر الدية، وفي تحويل الحنك بالأرشف<sup>(٣)</sup>.

ويغتفر الغرر - أي الجهالة - في الصلح عما يجب في العمد أو الخطأ من الديات والأروش، لأن المال غير مقصود فيها، وما ليس بمقصود إذا وقع فيه الغرر لم يفض إلى المفسدة<sup>(٤)</sup>.

ثم ينظر في مقدار الواجب في الجناية خطأ على ما دون النفس، فإن كان أقل من ثلث الدية دفعه الجاني من ماله لا يشاركه فيه أحد، وإن كان أكثر من ثلث الدية حملته العاقلة<sup>(٥)</sup>.

(٤) الجناية على الأموال: (ر: إتلاف/٤ب) و(ضمان/٥).

(٥) الجناية على الأعراض: نريد بالعرض: موضع المدح والقدح في الإنسان.

والجناية على الأعراض ثلاثة أقسام:

الأول: الجناية على العرض بالوطء في الفرج، وقد تحدثنا على

ذلك في (زنا).

(١) مجموع الفتاوى ٧٦/١٤ و١٦٧/١٨ و٢٨/ / (٣) مجموع الفتاوى ١٧١/٣٤.

(٤) الاختيارات للبعلي ١٣٧. ٣٧٩

(٥) مجموع الفتاوى ٣٠/٣٧٤. (٥) مجموع الفتاوى ٣٨٥/٢٠ و١٥٩/٣٤.

والثاني: الجناية على العرض بالرمي بالزنا، وقد تحدثنا على ذلك في (قذف) و(لعان).

والثالث: الجناية على العرض بالسب والشتم ونحو ذلك، وهذا يجوز فيه القصاص ما لم يكن في القصاص جناية على الغير، أو يكون القول محرماً بذاته، فمن قال لآخر يا كلب، يجوز أن يقول له يا كلب؛ وإذا لعنه يجوز له أن يلعنه، ولكنه إن سب أباه فلا يجوز له أن يسب أباه، لما في ذلك من الجناية على أبيه البريء، ولو كذب عليه أو كَفَّرَه، فلا يجوز له أن يكذب عليه أو يكفِّره، لأن الكذب وتكفير المسلم محرّم بذاته، ويجوز له أن يعفو عنه، والعفو أفضل، ويجوز للحاكم أن يعزّره بما يردعه<sup>(١)</sup> ومن دُعِيَ عليه ظلماً، فله أن يدعو على ظالمه بمثل ما دعا به عليه، نحو: أخزأك الله ولعنتك الله ونحو ذلك<sup>(٢)</sup> و(ر: دعاء/٣).

#### ٤ - الجاني:

الجاني إما أن يكون معروفاً أو مجهولاً.

١ - فإن كان الجاني معروفاً: فإنه إما أن يكون إنساناً أو حيواناً أو جائحة:

(١) جناية الجائحة (ر: جائحة).

(٢) جناية الحيوان: انظر: (إتلاف/١٣).

(٣) جناية الإنسان: الجاني له أحوال عديدة منها:

أ - جناية الصغير والمجنون: إذا جنى الصغير أو المجنون جناية فإنه لا

يقتص منه، ولكنه يؤدب لينزجر<sup>(٣)</sup> ثم ينظر فإن كانت جنائته على النفس أو على الأعضاء خطأ فضمامها على عاقلته، وإن كانت عمداً فإن جمهور الفقهاء يرون أن عمدته كخطئه، ولكن الإمام الشافعي في

(١) مجموع الفتاوى ٥٤٧/١١ و ٣٨٠/٢٨ (٢) الاختيارات للبعلي ٥٢٥.  
و ١٣٥/٣٤ و ١٦٣ و ١٨٥ و ٢٢٨ ومختصر (٣) مجموع الفتاوى ١٤٣/٣٤ والاختيارات  
الفتاوى المصرية ٤٩٤.  
للبعلي ٥٠٢.

أحد قوليهِ، والإمام أحمد يريان أن عمدته في ماله خاصة<sup>(١)</sup> ويظهر أن ابن تيمية يرجح ما ذهب إليه الإمام أحمد رحمه الله تعالى، فقد قال رحمه الله: الوالد غيرُ ضامن لما يكون في ذمة ولده إلا أن يضمّنه، ولا يطالب بذلك، ولكنه إن أمكنه إعانة صاحب الحق للحصول على حقه من ولده فذلك حسن<sup>(٢)</sup>.

ب - جناية السكران: السكران إن ارتكب جناية عمداً وهو يدري ما يقول فعليه القود، وإن كان قد بلغ به السكر إلى أنه لا يدري ما يقول فالجمهور يوجبون عليه القود<sup>(٣)</sup>.

ج - جناية المكره: لا يجوز للمكره أن يُقدّم على قتل معصوم الدم ولو كان إكراهه بالقتل، ولكنه يفسد سلاحه ويصبر حتى يُقتل مظلوماً (ر): إكراه/ ٥٥) فإن لم يصبر وأقدم على القتل فالدية على المكره (ر): إكراه/ ٥٥).

د - جناية المملوك: كل ما تعدى به المملوك على أحد من إتلاف مال أو جرح أو قتل فالجناية متعلقة برقبته، ولا يجب في ذمة السيد منها شيء، ويقال للمالك: أنت بالخيار إما أن تفديّه بأقل الأمرين: قيمته أو قدر جنائته، وإما أن تسلمه إلى المجني عليه أو أولياء دمه؛ وإن جنى العبد وهرب فليس على سيده شيء<sup>(٤)</sup>.

هـ - جناية المتأول: كل دم أو مال أو فرج أصيب بتأويل فهو هدر (ر): جناية/ ٣ب ١١).

و - جناية السلطان: جناية السلطان لا تخلو من أن تكون جناية شخصية لا علاقة لها بعمله، وهذه الجناية يكون عمدته وخطؤه فيها كسائر الناس، وجناية وظيفية، وهي على نوعين:

(١) مجموع الفتاوى ١٥٨/٣٤. (٢) مجموع الفتاوى ١٥٢/٣٤.  
 (٣) مجموع الفتاوى ٥٥١/٢٩ والاختيارات (٤) مجموع الفتاوى ٢٣١/٣٠ و ٢٠٢/٣٢.  
 (٥) مجموع الفتاوى المصرية ٣٦٠ و ١٦٤/٣٤. للبعلي ٢٣٢.

● جنایة تَعَمَّدَ فيها العدوان وفيها يقول ابن تيمية رحمه الله :  
يؤاخذ السلطان على ما يفعله من العدوان ويفرط فيه من الحقوق مع  
التمكن<sup>(١)</sup> فإذا ضرب الوالي أحد رعيته ضرباً غير جائز فله الاقتصاص  
منه<sup>(٢)</sup> وإذا قضى القاضي على رجل بالقتل، وتعمد فيه الجور، فقتل  
الرجل المحكوم عليه، فعلى القاضي القود، وليس على الجلاد  
شيء<sup>(٣)</sup>.

● جنایة أخطأ فيها باجتهاده: إذا اجتهد الأمير أو القاضي في أمر  
فأخطأ في اجتهاده، وترتب على هذا الخطأ إتلاف نفس أو عضو أو  
مال، فليس عليه ضمان ما تلف، لأن المجتهد مأمور بالعمل بما يؤديه  
إليه اجتهاده ولا يجتمع أمر وضمان<sup>(٤)</sup> وإنما يكون ضمانه في بيت مال  
المسلمين<sup>(٥)</sup> إلا أن يولي أمير المؤمنين القضاء رجلاً بناء على تزكية  
المزكين، فيظهر أنه ليس بأهل للقضاء، ويخطيء في مسائل يترتب  
عليها ضمانات، ثم يرجع المزكون عن تزكيته، فإنهم يحملون هذه  
الضمانات<sup>(٦)</sup>.

ز - المشارك في الجناية: كل من شارك في الجناية، المباشر لها، والمكره  
عليها، والمعاون على القتل، والممسك له، ومن يُحضِر المجني عليه  
للقتل، والردء، والحارس، يعتبر جانياً ويعاقب عقوبة المباشر للجناية،  
لأنه كان قاصداً لها ومشاركاً فيها أو معيناً عليها<sup>(٧)</sup> و(ر: إعانة/٥).

ح - المتسبب بالجناية: السبب لا يخلو من أن يكون سبباً مباشراً باعثاً على  
الجناية، أو سبباً غير مباشر.

- فإن كان سبباً مباشراً باعثاً على الجناية كان صاحبه جانياً، كالشهود إذا

- (١) مجموع الفتاوى ٥٤/٢٠.  
(٢) مجموع الفتاوى ٢٢٧/٣٤.  
(٣) مجموع الفتاوى ٣٨٢/٢٨ والاختيارات للبعلي ٤٩٧.  
(٤) الاختيارات للبعلي ٢٤٥.  
(٥) مجموع الفتاوى ٨٣/١٤.  
(٦) الاختيارات للبعلي ٥٩٤.  
(٧) مجموع الفتاوى ٣٨٣/٢٠ و٣١٢/٢٨ و٣٨٢ و٣٢٦/٣٠ و١٤٣/٣٤ و١٦١ و٢٤٤ والاختيارات للبعلي ٥١٠.

رجعوا عن شهادتهم وقالوا تعمّدنا الكذب في الشهادة ليقْتل<sup>(١)</sup>، وكمن افتري على رجل من الأفاضل عند السلطان فأخذ السلطان الرجل الفاضل وضربه وعلقه وطاف به، فإنه يثبت للرجل الفاضل القصاص على الرجل الذي افتري عليه<sup>(٢)</sup>، وكالقاضي الذي حكم على شخص بالقتل فقتل، ثم رجع عن حكمه وقال تعمّدت ظلمه<sup>(٣)</sup> وكذلك على من يُقتل ظلماً<sup>(٤)</sup> وقد أفتى رحمه الله تعالى في جماعة مسافرين جاءتهم جماعة من اللصوص فقاتلوهم، فقتل اللصوص منهم رجلاً، ثم إنهم قدروا على اللصوص، فسألوهم عن الذي قتل الرجل منهم، فقال أحدهم هو فلان، ثم علموا أن القاتل كان غيره، قال رحمه الله: يُقاد اللصوص للرجل الذي قتلوه من المسافرين، ويقتل الرجل - من اللصوص - الذي دل على القاتل كذباً، ويضمن القاتل من المسافرين للرجل من اللصوص الدية، ثم يرجع بها على الدال<sup>(٥)</sup>.

— وإن كان سبياً غير مباشر، غير باعث على الجناية، لأن صاحبه لم يكن يقصد به تحقيق الجناية، ولكنه مؤثر فيها، لأنه نشأت عنه جناية فعلاً، اعتبر صاحبها بمثابة الجاني خطأ لعدم توفر القصد، ويكون عليه الضمان المالي ولا قصاص عليه، كمن شهد على رجل بالردة، فقتل المشهود عليه، فقال الشهود تعمّدنا الكذب<sup>(٦)</sup> ومن آوى سارقاً أو قاتلاً أو من وجب عليه حد أو حقّ لآدمي، ومنع من استيفائه منه، فإنه يُضرب مرة بعد مرة حتى يُسلمه، فإن ضاع الحق، ضمنه<sup>(٧)</sup>، وكما إذا أراد الإمام تولية أمير أو قاض، فسأل عنه فزكوه، أو أمروا أو أشاروا بتوليته، ثم رجعوا أو ظهر بطلان تزكيتهم، فإنهم يضمنون ما

(١) مجموع الفتاوى ٣٨٢/٢٠ و ٣٨٢/٢٨ (٥) مجموع الفتاوى ١٥٧/٣٤.  
(٢) الاختيارات للبعلي ٤٩٧.  
(٣) مجموع الفتاوى ٣٢٣/٢٨ والاختيارات للبعلي ٥١٨.  
(٤) مجموع الفتاوى ٢٢٧/٣٤.  
(٥) مجموع الفتاوى ٣٨٢/٢٨.  
(٦) الاختيارات للبعلي ٤٩٧.

أفسده<sup>(١)</sup>، وإذا أمر رجلاً بإمساك دابة ضارية ولم يُعلمه بها فجنت عليه ضمن<sup>(٢)</sup>، وإذا أخبر مستأجرُ الوقف المسؤول عن عمارة الوقف وإصلاحه أنه يخشى سقوط الجدار، فلم يصلحه وقال له لا ضرر عليك في سكنه، وأخر هدمه وإصلاحه، فسقط فقتل أحدَ عيال الساكن فالمسؤول عن عمارة الوقف وإصلاحه ضامنٌ ديتَه لأنه مفرط<sup>(٣)</sup>، ومن لم يسدُّ بشره سداً يمنع التضرر بها ضمن ما تلف بها<sup>(٤)</sup>.

- وإن كان سبباً غير مباشر وغير مؤثر في الجناية فإن صاحبه يعتبر مُسبباً يستحق التعزير ولكنه لا يعتبر جانياً، كما إذا مر دباب على راكب فرس، فجقل الفرس، فرمى صاحبه وهرب، فركل رجلاً فمات، فلا ضمان على صاحب الفرس لأنه غير مفرط، ولا على الدباب، لأنه غير مباشر ولا قاصد للجناية، وفعله غير مؤثر في الجناية، ولكنه يعزر<sup>(٥)</sup>، وكما إذا واعدَ آخرَ على قتل رجل مقابل مال، فقتله الموعود، فعلى القاتل القود، ويعزر الواعد تعزيراً يردعه<sup>(٦)</sup> (ر: تعزير/٢).

ط - جناية الجماعة على الواحد: إذا اشترك جماعة في قتل إنسان عمداً قتلوا به جميعاً<sup>(٧)</sup>.

وإن اشتركوا في قتله خطأ وجبت عليهم دية واحدة، تقسم عليهم بالتساوي إن كانت الجناية على النفس، فقد قال رحمه الله في رجلين تدهورت خشبة من أيديهما من غير عمد، فأصاب رجلاً فقتلته: فالدية عليهما نصفين<sup>(٨)</sup>، أما إن كانت على ما دون النفس

- |                                   |                                    |
|-----------------------------------|------------------------------------|
| (١) الاختيارات للبعلي ٥٩٤.        | (٦) مجموع الفتاوى ١٥٣/٣٤.          |
| (٢) الاختيارات للبعلي ٢٨٦.        | (٧) مجموع الفتاوى ٣٨٢/٢٠ و ١٣٩/٣٤. |
| (٣) مختصر الفتاوى المصرية ٢٠٠/٣١. | و ١٤٣ ومختصر الفتاوى المصرية ٤٦٨.  |
| (٤) الاختيارات للبعلي ٢٣٥.        | (٨) مجموع الفتاوى ١٦٥/٣٤.          |
| (٥) مجموع الفتاوى ١٤٩/٣٤.         |                                    |

فالواجب على كل واحد منهم منها بمقدار ما أتلفه، فقد نقل البعلي عن ابن تيمية أن من جنى على سنه اثنان، واختلفوا في مقدار ما أتلفه كل واحد منهما فالقول قول المجني عليه في قدر ما أتلفه كل واحد منهما، ويتوجه أن يقرعا على القدر المتنازع فيه<sup>(١)</sup>.

ي - جناية الإنسان على نفسه (ر: انتحار).

ب - وإن كان الجاني مجهولاً: فإنه لا يخلو من حالين:

(١) أن يقع قتال بين فئتين كبيرتين ويكون بينهما قتلى وجرحى وإتلاف أموال، وهذه الحال على حالين أيضاً:

أ - أن يكون الاقتتال بتأويل، كقتال أهل الجمل، وهذه الحالة لا ضمان فيها على أحد، وما وقع فيها من خسائر في الأموال والأنفس فهو هدر<sup>(٢)</sup> (ر: ردة/٦ك) و(بغى/٥٤) و(إتلاف/٣ب١).

ب - أن يكون الاقتتال بغير تأويل، كاققتال العصبية والرئاسة ونحو ذلك، وفي هذه الحالة يكون ما أتلفته كل فئة للفئة الأخرى من أموال وأنفس مضموناً على مجموع الطائفة إن لم يُعرف عين المتلّف، ويجري التقاضُ بينهما، فإن جهل قدر ما أتلفته كل فئة للأخرى فإنه يحمل على التساوي، ويستوي في وجوب الضمان المباشر والرّدء<sup>(٣)</sup>.

(٢) أن يوجد قتال أو خصومة بين طائفتين، فيدخل بينهما رجل للصلح، فيقتل ويُجهل قاتله، وفي هذه الحالة يكون ضمان دمه على الطائفتين<sup>(٤)</sup>.

(٣) أن يوجد قتيل في محلة ولا يعرف قاتله، وعندئذ تجب القسامة بشروط:

أ - شروط القسامة: وفي هذه الحالة لا يخلو الأمر من أن يوجد لوث أو لا يوجد لوث.

فإن لم يوجد لوث ترجح جانب المنكر، فيحلف أنه بريء من

(١) الاختيارات للبعلي ٥٠٥. ٣٢٧ و ٨١/٣٥ ومختصر الفتاوى المصرية

٣١٣ و ٥١٢.

(٢) مجموع الفتاوى ٨٢/١٤ و ١٠/٢٢.

(٣) مجموع الفتاوى ٨٢/١٤ و ٣١٢/٢٨ و ٣٠/ (٤) الاختيارات للبعلي ٥١٢.

الجناية ويبرأ، ولا حاجة إلى القسامة، وإن كان لوث ترجح جانب المدعي، وتجب القسامة<sup>(١)</sup>.

ثم ينظر إلى الدعوى، فإن ادعى أولياء الدم القتل خطأ أو شبه عمد لا قسامة، ودعواهم مقبولة، ويستحقون الدية<sup>(٢)</sup>، وإن ادعوا القتل عمداً ولم يعرف القاتل بينة ولا إقرار، واللوث موجود، وجبت القسامة<sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا فإن القسامة تجب إذا توافرت الشروط التالية: أن يوجد القتل في محلة ونحوها ولا يعرف قاتله، وأن يدعى أنه قُتل عمداً، وأن يوجد لوث.

ب - ما يعتبر لوثاً: اللوث هو ما يغلب على الظن أن قاتله من اتهم بقتله<sup>(٤)</sup> ومما يعتبر لوثاً: وجود أثر الدم إلى القرية التي فيها المتهم، أو وجود عداوة وخصومة بين القاتل وبين واحد من أهل القرية، أو وجود التهديد من المتهم، كقوله له: ما يكون عوض هذا إلا رقبتك<sup>(٥)</sup>، أو إقرار المقتول على المتهم أنه قتله مع وجود أثر القتل في القتل، أما إن لم يوجد في القتل أثر القتل فلا قسامة، بل يجب على المدعي عليه اليمين لنفي ما ادّعى به عليه إن لم تكن للمدعي بينة<sup>(٦)</sup>، أو شهادة شاهدين - لم تثبت عدالتهما - على رجل أنه قتله<sup>(٧)</sup>، أو شهادة شاهد واحد على شخص أنه قتله<sup>(٨)</sup> أو إقرار شخص تحت التعذيب على نفسه أنه قتله<sup>(٩)</sup>.

ج - كيفية القسامة وما يستحق بها: إن المدعين - وهم أولياء الدم - إما أن يدعوا القتل على شخص واحد بعينه، أو على أكثر من شخص، وفي

- |                                      |   |
|--------------------------------------|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٤٨٦/١٤.            | (٦) مجموع الفتاوى ١٥٤/٣٤.               |
| (٢) مجموع الفتاوى ١٥١/٣٤ و ١٥٤.      | (٧) مجموع الفتاوى ١٥١/٣٤.               |
| (٣) مجموع الفتاوى ١٤٧/٣٤.            | (٨) مجموع الفتاوى ١٥٢/٣٤ و ١٥٦ ومختصر   |
| (٤) مجموع الفتاوى ١٥٤/٣٤ والاختيارات | الفتاوى المصرية ٤٦٥.                    |
| للبلبي ٥٠٧.                          | (٩) مجموع الفتاوى ١٥٦/٣٠ ومختصر الفتاوى |
| (٥) مجموع الفتاوى ١٥٥/٣٤.            | المصرية ٤٦٥.                            |

كلا الحالين يبدؤون هم بالقسامة، لأن اليمين تكون في جانب أقوى المتداعين، وأقوى المتداعين هنا هم أولياء المقتول، لأنه اجتمع لهم القتل واللوث<sup>(١)</sup> فيقسمون خمسين يمينا أن فلاناً قاتله، فإن أقسموا على واحد بعينه حُكم لهم بدمه، واستحق القَوْد<sup>(٢)</sup>، وإن أقسموا على أكثر من واحد ففي وجوب القَوْد نزاع<sup>(٣)</sup>.

فإن لم يحلف أولياء الدم حلف المدعى عليه أنه بريء مما اتُّهم به من القتل، وبريء<sup>(٤)</sup>.

## جُنُون :

### ١ - تعريف :

الجنون هو ذهاب العقل لآفة، ومظهره جريان التصرفات القولية والفعلية على غير نهج العقلاء.

### ٢ - أسبابه وحالاته :

للجنون أسباب منها: مرض في الدماغ، أو سِحْر<sup>(٥)</sup> أو حالة من الخوف البالغ من الله تعالى<sup>(٦)</sup> وقد يكون الجنون مطبقاً أو غير مطبق، وكل ذلك لا يختلف في آثاره.

ومن الجنون غير المطبق حالة عُقْلَاء المجانين الذين يُعَدُّون من النساك الذين غلب عليهم الخوف من الله تعالى، حيث يغلب على أحدهم حال لا يشعر فيها بنفسه، فإن كانت أسباب هذه الحالة مشروعة وصاحبها صادقاً عاجزاً عن دفعها كان محموداً على ما فعل من الخير وما ناله من الإيمان، وكان معذوراً فيما عجز عنه وأصابه بغير اختياره، وهو أكمل ممن لم يبلغ منزلته لنقص إيمانه أو

(١) مجموع الفتاوى ٤٨٦/١٤ و ٣٨٨/٢٠. (٤) مجموع الفتاوى ١٤٧/٣٤ و ٢٩٢/٣٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٣٩٠/٢٠ و ١٤٢/٣٤. (٥) مختصر الفتاوى المصرية ٥٤٤.

(٦) ١٥١ والاختيارات للبعلي ٥٠٤. (٦) مجموع الفتاوى ١٢/١١.

(٣) مجموع الفتاوى ١٥١/٣١.

قسوة قلبه أو نحو ذلك من الأسباب<sup>(١)</sup> والقلم مرفوع عن كل من زال عقله بسبب غير محرّم<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - آثاره :

أ - تصرفاته القولية: المجنون محجور عليه (ر: حجر/ ١٢) لأن الجنون مسقط للأهلية، ولما كان من شرط صحة جميع الأقوال والعقود العقل والتمييز، فإن جميع أقوال وعقود المجنون باطلة<sup>(٣)</sup> فلا يصح من مجنون تبرع ولا وقف ولا رجوع بالهبة<sup>(٤)</sup> و(ر: تبرع/ ٦ب) ولا إيجاب ولا قبول في عقد نكاح أصالة عن نفسه أو وكالة عن غيره<sup>(٥)</sup> ولا طلاق<sup>(٦)</sup> و(ر: طلاق/ ٦ب١) فإن احتاج أن يطلق وكانت المصلحة في طلاقه طلق عنه وليه<sup>(٧)</sup> كما لا يصح منه الإذن (ر: إذن/ ٥) و(ر: حجر).

ب - تصرفاته الفعلية: ما أتلفه المجنون من الأموال فهو مضمون عليه في ماله، أما ما أتلفه من النفوس فإن كان إتلافه لها خطأ فهو على العاقلة، وإن كان عمداً فهو في ماله خاصة (ر: إتلاف/ ٣ب٢) و(جناية/ ١٣٤٤) و(ضمان/ ١٤).

حصول الرجعة في الظهار بوطء المجنون، ووجوب الكفارة بذلك (ر: ظهار/ ٥ب).

ج - عدم تحليف وليه اليمين: لا يحلف ولي المجنون اليمين نيابة عن المجنون لإثبات حقوق المجنون ولا لدفع الغرم عنه، فقد قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: إن ثبت لمجنون حق على غائب عنه من دين عن مبيع أو بدل قرض أو أرش جنائية أو غير ذلك مما لو كان مستحقاً بالغاً عاقلاً يحلف على عدم الإبراء أو الاستيفاء في أحد قولي العلماء، ويحكم به للمجنون ولا يحلف

- |                                    |  |
|------------------------------------|--|
| (١) مجموع الفتاوى ١٢/١١.           | (٥) مجموع الفتاوى ٣٢/١٧.                             |
| (٢) مجموع الفتاوى ١١/١١.           | (٦) مجموع الفتاوى ١٠٩/٣٣ ومختصر الفتاوى المصرية ٥٤٤. |
| (٣) مجموع الفتاوى ١١٥/١٤ و ١٠٧/٣٣. | (٧) مجموع الفتاوى ٢٦/٣٢.                             |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣٠٣/٣١.          |  |

وليه عنه، ولهذا لو ادعى مدع على صبي أو مجنون جنابة أو حقاً - لا بينة عليه - لم يحكم له، ولا يحلف المجنون - ولا وليه -<sup>(١)</sup>.

د - عدم تكليفه بالعبادات البدنية: المجنون لا يكلف بشيء من العبادات البدنية وإذا أفاق من جنونه أثناء نهار رمضان أمسك بقية يومه عن المفطرات، ولا يقضي ذلك اليوم<sup>(٢)</sup>.

هـ - الإنفاق عليه: ينفق على المجنون الذي لا مال له من له الولاية على بدنه من أب أو جد<sup>(٣)</sup>، أما إن كان له مال، فإن نفقته في ماله، وتجب في ماله الزكاة (ر: زكاة/٦).

و - عقوبته: لا يعاقب المجنون بشيء من العقوبات: (ر: جنابة/٣ب١، أ، ٣٢٤) ولما كانت الجزية من باب العقوبات، فإنه لا جزية على المجنون (ر: جزية/٢).

## جَنِين :

انظر: حمل.

## جهاد :

### ١ - تعريف :

هو شامل لأنواع العبادات الظاهرة والباطنة، ومنها: محبة الله، والإخلاص له، والتوكل عليه، وتسليم النفس والمال له، والصبر، والزهد، وذكر الله تعالى<sup>(٤)</sup> ومنه ما هو باليد، ومنه ما هو بالقلب، ومنه ما هو بالدعوة والحجة واللسان والرأي والتدبير والصناعة والمال<sup>(٥)</sup>.

ونريد به هنا: قتال المسلمين الكفار في ساحات القتال بما يقاتلون به عادة كسيفٍ أو رمحٍ أو سهمٍ أو حجارةٍ أو عصي<sup>(٦)</sup>.

(٤) مجموع الفتاوى ٣٥٣/٢٨

(٥) الاختيارات للبلي ٥٣٢

(٦) مجموع الفتاوى ٣١٦/٢٨

(١) مجموع الفتاوى ٣١٠/٣١

(٢) مجموع الفتاوى ١٠٩/٢٥

(٣) الاختيارات للبلي ٤٢٤

## ٢ - فضله :

يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن الجهاد تمام الإيمان وسنام العمل، وانتظم سنام جميع الأحوال الشريفة، ففيه سنام المحبة، وسنام التوكل وسنام الصبر، وفيه حقيقة الزهد، وحقيقة الإخلاص<sup>(١)</sup> وهو أفضل ما تطوع به المسلم، فهو أفضل من تطوع الحج والعمرة<sup>(٢)</sup> و(ر: تطوع/٥) و(رباط/٢) بل هو أفضل من الوقوف بعرفة ومن قيام الليل<sup>(٣)</sup>، والرباط في الثغور أفضل من المقام في مكة، وأفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة - المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ، والمسجد الأقصى -<sup>(٤)</sup> ومع أن الحج واجب على الفور فإن تأخيره لمصلحة الجهاد جائز ولو لم يبق معه مال للحج، وقد أصر رسول الله ﷺ الحج لأنه كان مشغولاً بالجهاد<sup>(٥)</sup>، بل يجب الخروج إلى الجهاد وإن خاف تضييع بعض الفرائض كالصلاة ونحوها<sup>(٦)</sup>، وإذا صار الجهاد فرض عين سافر إليه الابن بغير إذن والديه، والمدين بغير إذن دائه<sup>(٧)</sup>.

وبالجهاد يجمع الله قلوب المسلمين ويؤلف بينهم، ويجعل بأسهم على عدو الله وعدوهم، وبتركة تقع الفرقة بينهم، فيكونون شيعاً، ويذيق بعضهم بأس بعض<sup>(٨)</sup> والظلم الذي يرتكبه الجند المقاتلون بترك الجهاد من أعظم الظلم، ولذلك كان ذم تارك الجهاد أعظم من ذم شارب الخمر وفاعل الفاحشة، وعقوبته أعظم من عقوبته، لما في ترك الجهاد من البلاء العام<sup>(٩)</sup>.

## ٣ - هدفه :

إن هدف الجهاد أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا<sup>(١٠)</sup> فقد سئل رحمه الله تعالى عن أقوام يقيمون في الثغور فيغيرون على الأرمن والترك

- (١) مجموع الفتاوى ٤٠١/١٥ و٤٤١/٢٨. (٥) الاختيارات للبعلي ٥٣٤.  
 (٢) مجموع الفتاوى ١١/٢٨ و٣٥٢ والاختيارات للبعلي ٥٣٣.  
 (٣) مجموع الفتاوى ٢١/٢٩٤. (٧) الاختيارات للبعلي ٣٢٢ و٥٤٨.  
 (٤) مجموع الفتاوى ٥/٢٨ والاختيارات للبعلي. (٨) مجموع الفتاوى ٤٤/١٥.  
 (٩) مجموع الفتاوى ١٨٥/٢٨. (١٠) مجموع الفتاوى ٣٥٤/٢٨.  
 ٥٣٥

ويكسبون المال؟ فقال: إن كانوا يغيرون لتكون كلمة الله هي العليا فهم مجاهدون في سبيل الله، وإن كانوا يقصدون أخذ المال وإنفاقه في المعاصي فهم فساق، وإن كانوا يغيرون على المسلمين هناك، فهم محاربون<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - أنواعه وحكمه:

الجهاد على نوعين: قتال الطلب، وقتال الدفع.

أ - قتال الطلب: هو فرض على الكفاية<sup>(٢)</sup> ويتعين باستنفار الإمام وبشروع المقاتلة في القتال<sup>(٣)</sup>، فإذا استنفر الإمام أحداً من أهل صناعة القتال رميةً وضرباً وطعناً وركوباً وجبت إجابته ولو في حالة العسرة، ويجبر على ذلك إذا كان من أهل المال، أو إذا بذل له المال الممكن له من الجهاد، لأن مصلحة الدين لا تتم إلا به<sup>(٤)</sup>، ويجب على الجنود المرتزقة الذين يعطون رواتب ثابتة من بيت المال على القتال<sup>(٥)</sup>، ويجب على التجار الذين يحتاج الجند إلى تجارتهم مما لا يمكن للعسكر حمله من طعام ولباس وسلاح ونحوه<sup>(٦)</sup>، ولكن لا يسافر الولد إليه إلا بإذن والديه، ولا المدين بغير إذن الدائن، فإذا صار عليهما فرض عين سافرا إليه بغير إذنهما<sup>(٧)</sup> و(ر: إذن/ ٣ج، ٥٤).

وإذا ما شرع الناس في القتال وجب عليهم، لأن الشروع في الجهاد ملزم، فإذا صافوا عدواً أو حاصروا حصناً فليس لهم الانصراف عنه حتى يفتحوه، قال ﷺ: (ما ينبغي لنبي إذا لبس لأمة أن ينزعها حتى يحكم الله بينه وبين عدوه)<sup>(٨)</sup>.

ب - قتال الدفع: إذا أراد العدو الهجوم على المسلمين فإن دفعه يصير واجباً على المقصودين كلهم وعلى غير المقصودين لإعانتهم، لأن بلاد المسلمين

(١) مجموع الفتاوى ٨٩/٣٥ (٥) مجموع الفتاوى ١٨٤/٢٨

(٢) مجموع الفتاوى ٣٥٨/٢٨ (٦) مجموع الفتاوى ١٩٥/٢٩

(٣) الاختيارات للبعلي ٥٣٤ (٧) الاختيارات للبعلي ٣٢٢ و ٥٤٨

(٤) مجموع الفتاوى ٨٧/٢٨ و ١٩٥/٢٩ (٨) مجموع الفتاوى ١٨٧/٢٨

والاختيارات للبعلي ٥٣٢

كالبلد الواحد<sup>(١)</sup> ويجب النفير إليه بغير إذن الوالد ولا الغريم<sup>(٢)</sup> و(ر: إذن/  
٣ج، ٥٤هـ).

## ٥ - المستشارون في الجهاد:

كان رحمه الله يرى أن الواجب أن يُعتبر في أمور الجهاد برأي أهل الدين  
الذين لهم خبرة بما عليه أهل الدنيا - أي: السياسة - دون أهل الدنيا الذين يغلب  
عليهم النظر في ظاهر الدين، فلا يؤخذ برأيهم ولا برأي أهل الدين الذين لا خبرة  
لهم في الدنيا<sup>(٣)</sup>.

## ٦ - الذين يجوز جهادهم:

كان ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى أن أبلغ الجهاد الواجب جهاد طائفتين  
من الناس: الكفار والممتنعين عن تطبيق بعض شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة،  
حيث يقاتلون طلباً ودفعاً<sup>(٤)</sup>.

أ - أما الكفار: فلأنهم يعتبرون محاربين - إن لم يكونوا أهل ذمة - لأن المحاربة  
موجودة في كل كافر<sup>(٥)</sup> والكفار هم كل من بلغته دعوة رسول الله ﷺ إلى  
دين الله ولم يستجب لها<sup>(٦)</sup> ومنهم: المجوس وجميع الفرق التي خرجت  
عن ملة الإسلام<sup>(٧)</sup>، فإنهم كفرة خارجون عن شريعة الإسلام، ويقاتلون إذا  
كُونوا طائفة ممتنعة وإن نطقوا بالشهادتين<sup>(٨)</sup> ومنهم: من يقاتلنا إذا أردنا  
إظهار دين الله تعالى<sup>(٩)</sup> وهؤلاء الكفار منهم من يجوز أن تعقد له الذمة  
وتقبل منهم الجزية، ومنهم من لا يجوز (ر: ذمي/٢).

- |                                      |                                       |
|--------------------------------------|---------------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٣٥٨/٢٨ والاختيارات | (٦) مجموع الفتاوى ٣٤٩/٢٨              |
| للبيهقي ٥٣٢ و٥٣٤.                    | (٧) انظر التفصيل في مجموع الفتاوى ٢٨/ |
| (٢) الاختيارات للبيهقي ٥٣٤.          | ٥٥٣ و٣٥٥ والاختيارات للبيهقي ٥١٢.     |
| (٣) مجموع الفتاوى ٥٣٥/١٣.            | (٨) مجموع الفتاوى ٣٥٧/٢٨ و٤٧٤ و٦٣٥    |
| (٤) مجموع الفتاوى ٣٥٨/٢٨.            | و١٦١/٣٥.                              |
| (٥) مجموع الفتاوى ٣٨٠/٣١.            | (٩) مجموع الفتاوى ٣٥٤/٢٨.             |

ب - أما الممتنعون عن تطبيق بعض شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة: فهم الممتنعون عن أداء الصلاة أو الزكاة، والمتحاكمون إلى الطاغوت، ومن أعلنوا البدع المناقضة للإسلام في العقائد والعبادات<sup>(١)</sup>، ومنهم كل من قفز من معسكر المسلمين إلى معسكرهم ووالاهم<sup>(٢)</sup>، فإنه يجب قتالهم وإن نطقوا بالشهادتين إذا كَوَّنوا جماعة لها منعة وقوة<sup>(٣)</sup> و(ر: حرابة/٥٢).

أما إن لم يَكُونوا جماعة ممتنعة فإنهم لا يجوز قتالهم، بل يُلزمون بشرائع الإسلام<sup>(٤)</sup>.

ومنهم من غلب عليهم الجهل كالأعراب وأهل البوادي الذين لا يلتزمون بشرائع الإسلام، فإنهم يقاتلون وإن لم يتعدَّ ضررهم إلى أهل الأمصار<sup>(٥)</sup>.

ج - قتال الخارجين عن طاعة الإمام بتأويل: (ر: بغي).

د - قتال الخارجين عن طاعة الإمام بغير تأويل: (ر: حرابة).

هـ - القتال في الفتنة: (ر: فتنة/٣).

## ٧ - الاستعداد للقتال:

يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أنه يجب الاستعداد للجهاد بإعداد القوة ورباط الخيل في وقت سقوطه للعجز، فإن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(٦)</sup> وهذا الاستعداد يشمل:

أ - الاستعداد البشري: ويشمل الاستعداد البشري ما يلي:

(١) الاستعداد الروحي: ويتمثل ذلك بتقوى الله تعالى وهجر الذنوب، لأن

- |  |  |
|--|--|
| (١) مجموع الفتاوى ١٠٠/٢٠ و ٥١/٢٢ و ٢٨/ | ٣٥٤ و ٤١٤ و ٤٧٥.                                     |
| (٢) مجموع الفتاوى ٥٣٠/٢٨.              | (٣) مجموع الفتاوى ١٠٠/٢٠ و ٣٤٩/٢٨ و ٤٧٥ و ٥٠٢.       |
| (٤) مجموع الفتاوى ١٠٠/٢٠ و ٣٠٧/٢٨.     | (٥) مجموع الفتاوى ٥٠٦/٢٨ ومختصر الفتاوى المصرية ٤٦٨. |
| (٦) مجموع الفتاوى ٢٥٩/٢٨.              |  |

الله تعالى وعد بالنصر لمن ينصره<sup>(١)</sup> وأفضل الجنود من كان ديناً شجاعاً، ثم من كان ديناً بغير شجاعة، ثم من كان شجاعاً غير متدين، وأدناهم من كان بلا شجاعة ولا دين<sup>(٢)</sup>.

(٢) تنقية الجيش من العناصر المشبوهة: إذ الواجب على ولاة أمور المسلمين ألا يتركوا أحداً لا يؤمن على المسلمين في موضع - كالشغور والجيش ونحوهما - يخاف ضرره عليهم فيه<sup>(٣)</sup>.

(٣) اللياقة البدنية: وذلك بممارسة الرياضة المقوية للبدن، كلعب الكرة الذي فيه منفعة للخيل والرجال<sup>(٤)</sup>.

(٤) إجادة فن القتال: قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: تعلم صناعة القتال من الأعمال الصالحة لمن يبتغي بذلك وجه الله تعالى، ومن علم غيره صناعة القتال كان شريكه في الأجر في كل جهاد يجاهد به، لا ينقص أحدهما من الأجر شيئاً، كالذي يُقرئ القرآن ويُعلم العلم، وعلى المتعلم أن يحسن نيته في ذلك ويقصد وجه الله تعالى، وعلى المعلم أن ينصح للمتعلم ويجتهد في تعليمه<sup>(٥)</sup> وللمعلمين لهذه الصنعة أن يأخذوا جُعلاً ممن يعلمونه هذه الصناعة، والاكْتساب بذلك أحسن المكاسب<sup>(٦)</sup> وإذا تعلم علم الجهاد فليس له أن ينساه لقول رسول الله ﷺ: (من تعلم الرمي ثم نسيه فليس منا) - مسلم -<sup>(٧)</sup> وعلى ولي الأمر وعلى المسلمين أن يشجعوا على ذلك بإقامة المسابقات وإعطاء الجوائز للفائزين<sup>(٨)</sup>.

- جواز اللهو بما يُستعان به على القتال (ر: لهو/١٢).

(٥) عدم استقالة الجندي المدرب: كان ابن تيمية رحمه الله تعالى يرى أنه لا يجوز لجندي مدرب أن يترك العمل في الجندية ما دام يحقق للمسلمين

(١) مجموع الفتاوى ٣٧٤/٣٥. (٥) مجموع الفتاوى ١٣/٢٨.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٦/٢٨. (٦) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٩٧/٣٥ و ١٥٦/٣٥. (٧) مجموع الفتاوى ١٨٧/٢٨.

(٤) مختصر الفتاوى المصرية ٤٧٦. (٨) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٨.

(٤) مختصر الفتاوى المصرية ٥٢١.

منفعة إلا إذا كان في تركه العمل في الجندية مصلحة راجحة للمسلمين<sup>(١)</sup>.

(٦) عدم الاعتماد على المرتزقة: يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن المرتزقة الذين ضمنوا للمسلمين بالارتزاق الدفاع عنهم، إذا اكتفى المسلمون بهم وأعرضوا عن الدفاع عن أنفسهم، يكونون قد أدخلوا الضرر العظيم على المسلمين في دينهم ودنياهم بما تركوه من القتال عن المسلمين الواجب عليهم<sup>(٢)</sup>.

(٧) الإنابة في الجهاد: لا يجوز لمن وجب عليه الجهاد وجوباً عينياً أن يُنيب عنه غيره فيه، لا بأجر ولا بغير أجر، أما إذا لم يتعين عليه فيجوز له أن يُنيب عنه غيره فيه، سواء كانت هذه الإنابة بأجر أم بغير أجر<sup>(٣)</sup>.

(٨) ظهور الجندي بمظهر القوة: يستحب للجندي أن يستعير السلاح ليظهر به أمام العدو المحارب في مظهر القوة<sup>(٤)</sup>.

#### ب - الاستعداد المالي:

(١) الأصل أن المجاهد هو الذي يمؤل نفسه في الجهاد، فإن كان عاجزاً عن تمويل نفسه وجب على غيره أن يموله<sup>(٥)</sup> والنفقة في الجهاد في الأصل إما فرض كفاية وإما مستحبة، وتصير فرض عين إذا لم يقدّم بها غيره<sup>(٦)</sup>.

ويساهم في تمويل عمليات الجهاد: الدولة بأموال بيت المال، والأفراد بما يقفونه من الأوقاف على الجهاد<sup>(٧)</sup> و(ر: بيت المال/٢٥٢ب) وبما يقدمونه من زكوات أو تبرعات، لأن في المال حقوقاً غير الزكاة، فيجب الإعطاء في النوائب كالجهاد، قال رحمه الله تعالى: من أعطى

(١) مجموع الفتاوى ٢٦/٢٨.  
 (٢) مجموع الفتاوى ١٨٥/٢٨.  
 (٣) مختصر الفتاوى المصرية ٣٨٦ والاختيارات للبعلي ٥٤١.  
 (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٥٢١.  
 (٥) مجموع الفتاوى ١٩٥/٢٩.  
 (٦) مجموع الفتاوى ٣٦٨/٢٨ ومختصر الفتاوى المصرية ٢٧٧.  
 (٧) مختصر الفتاوى المصرية ٤٠٠.

مجاهداً مالياً مساعدة في الغزو فإنه يكون مجاهداً مثله، وأجر كل واحد منهما على الله<sup>(١)</sup> ومن حصل بيده مال حرام أو ودائع ورهون وتعدّر ردها إلى أصحابها أنفقها في الجهاد في سبيل الله<sup>(٢)</sup> ومن عجز عن الجهاد بنفسه وله مال، وجب عليه الجهاد بماله، وعلى هذا فإن على النساء والصغار الاشتراك في تمويل عمليات الجهاد إن كان في أموالهم فُضّل<sup>(٣)</sup>.

(٢) وفي الأحوال العادية تقدم النفقة على الأهل والوالدين ووفاء الدين على النفقة في الجهاد<sup>(٤)</sup> ولكن حين يتعين الإنفاق في الجهاد ويتضرر المسلمون بتركه، يقدم الإنفاق في الجهاد على إطعام الجياع، ولو أدى ذلك إلى موت الجياع<sup>(٥)</sup> لأن الضرر بترك الجهاد يعم العباد والبلاد جميعاً.

(٣) ولا تجوز إعاقة السلاح لمن يعرض فيه ليأخذ عطاءه، إن كان ينفق ما يأخذه في غير المصارف الشرعية، أو كان ممن لا يقوم بما وجب عليه من الجهاد<sup>(٦)</sup>.

(٤) الاستعداد بما يكفل أسر المجاهدين في غيبتهم وبعد استشهادهم: إذا سار المجاهدون إلى القتال وجب على القعدة الذين لم يخرجوا للجهاد أن يخلفوا المجاهدين في أهليهم وأموالهم<sup>(٧)</sup> فإذا مات المجاهد أو قُتل فترزق امرأته وأولاده الصغار، فينفق على امرأته حتى تتزوج، وعلى ابنته الصغيرة حتى تتزوج، وعلى ابنه الصغير حتى يبلغ ثم يجعل مع المقاتلة إن كان يصلح للقتال، وإن كان لا يصلح للقتال وكان من أهل الحاجة الذين يعطون من الصدقات وفاضل الفيء والمصالح، أعطي له من هذا، وإلا فلا<sup>(٨)</sup>.

- (١) مختصر الفتاوى المصرية ٢٧٢.  
 (٢) مجموع الفتاوى ٤٢١/٢٨.  
 (٣) مجموع الفتاوى ٨٧/٢٨ و٤٢١ والاختيارات للبعلي ٥٣١.  
 (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٥٢١.  
 (٥) الاختيارات للبعلي ٥٣٣.  
 (٦) مجموع الفتاوى ٥٨٦/٢٨.  
 (٧) الاختيارات للبعلي ٥٣٠.  
 (٨) مجموع الفتاوى ٥١/٢٠ والاختيارات للبعلي ٥٣٨.

(٥) استحقاق المجاهد من الزكاة وإن كان غنياً (ر: زكاة/٢٦جا) وعدم استحقاقه من زكاة الفطر إلا أن يكون فقيراً (ر: زكاة الفطر/٤).

### ج - الاستعداد بآلات الحرب:

(١) يجب إعداد السلاح الذي يوقع النكايه في العدو بما يحتاج إليه في قتالهم وإن كان ذلك من نوع سلاح العدو، فقد كان الصحابة يرمون بالأقواس العربية الطويلة التي تشبه قوس الندف، ولكنهم عدوا عنها إلى الأقواس الفارسية لأنها أنكى في العدو<sup>(١)</sup> ويجوز تحلية أدوات الحرب بالفضة قهراً للعدو (ر: أداة/٢٢ب).

(٢) وإذا احتاج الناس إلى السلاح للجهاد فعلى أهل السلاح أن يبيعوهم إياه بثمان المثل، ولا يُمكنون من حبسه<sup>(٢)</sup> (ر: بيع/٤ب٣) و(ر: إجبار/٣).

(٣) ولا يجوز إتلاف شيء من العتاد الحربي وآلات الجهاد ما دام يمكن الانتفاع بها في الجهاد، ولذلك كرهه الله ذبح الفرس التي ينتفع بها في الجهاد<sup>(٣)</sup>.

### ٨ - أحكام الجهاد:

أ - الإنذار الحربي: وهذا الإنذار الحربي يكون قبل البدء بالقتال بمدة كافية للتفكير والإجابة، وهو يختلف في مضمونه من قوم إلى قوم، فإن كان المدعوون كفاراً طُلب منهم الإسلام إن لم تكن الدعوة قد بلغتهم، وإن كانوا من المرتدين أو الذين لا يلتزمون ببعض شرائع الإسلام مع قولهم «لا إله إلا الله محمد رسول الله» طلب منهم الالتزام بشرائع الإسلام، واستوثق منهم من تطبيقها، ولم يكتف منهم بمجرد الكلام<sup>(٤)</sup>.

ب - إرهاب العدو: على المسلمين إضعاف معنويات العدو بكل وسيلة يرونها مُجدية، وإن كانت مكروهة في غير هذا الموقف، كلبس الحرير لإرهاب

(١) مجموع الفتاوى ٤/١١٤ و ١٧/٤٨٧ و ١٩/ (٣) الاختيارات للعلي ٥٥٤.  
٦٠

(٤) مجموع الفتاوى ٢٨/٥٠٦ و ٥٥٧.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٨/٨٧.

العدو<sup>(١)</sup> والمشبي مشبي الخيلاء<sup>(٢)</sup>.

ج - دفع الضرر عن المجاهدين: على المجاهد أن يتخذ كافة الاحتياطات التي تقويه أو تدفع الضرر عنه وإن كانت محظورة في الأصل، فيجوز له أن يفطر في رمضان، بل يجب عليه إن كان الصوم يُضعفه عن القتال<sup>(٣)</sup> ويجوز له لبس الحرير إن كان غيره لا يقوم مقامه في دفع السلاح والوقاية<sup>(٤)</sup>.

د - من لا يجوز قتله: وإذا بدأ القتال فلا يجوز لأحد من المسلمين أن يتعمد قتل أحد لم يكن من أهل الممانعة والمقاتلة، كالنساء والصبيان والشيخ الكبير والأعمى والزمن إلا أن يقاتل بقوله أو فعله<sup>(٥)</sup> ولا يُقتل الرهبان الذين انقطعوا عن الناس لا يعاونون أهل دينهم على أمر فيه ضرر على المسلمين أصلاً ولا يخالطونهم في دنياهم، ولكن يكتفي أحدهم بقدر ما يتبلغ به<sup>(٦)</sup> فلا يجوز قتل واحد من هؤلاء إلا إن احتاج المسلمون إلى تعميم القتال وعجزوا عن التفريق بين من يجوز قتله ومن لا يجوز قتله، فيجوز لهم قتلهم، فيجوز لهم الرمي بالمنجنيق والتبیت بالليل، وإن أفضى ذلك إلى قتل النساء والصبيان<sup>(٧)</sup> وإن ترس العدو بمن لا يجوز قتله من هؤلاء أو من المسلمين ليمنع المسلمين من قتال عدوهم، وخاف المسلمون الضرر، جاز لهم قتل هؤلاء للتوصل إلى قتال العدو<sup>(٨)</sup>.

هـ - استعمال الأسلحة التي يمكن أن يقتل بها الأبرياء: ويجوز للمسلمين عند الضرورة استعمال الأسلحة التي إذا وقع القتال بها قُتل بعض من لا يجوز قتله، كالمنجنيق ونحوه (ر: جهاد/د٨).

و - إذا فعل المجاهد ما أمر به فأفضى ذلك إلى موته، فهو بذلك مأجور عند الله تعالى، فيجوز للمجاهد أن يحمل على العدو وحده حملاً فيه منفعة

- |   |                                   |
|---|-----------------------------------|
| (١) مجموع الفتاوى ٢٧/٢٨ ومختصر الفتاوى المصرية ٣١٨. |                                   |
| (٢) مجموع الفتاوى ٣١٨.                              | (٥) مجموع الفتاوى ٨٠/١٦ و ٣٥٤/٢٨. |
| (٣) الاختيارات للبعلي ١٩٢.                          | (٦) مجموع الفتاوى ٦٦٠/٢٨.         |
| (٤) مجموع الفتاوى ٢٧/٢٧ ومختصر الفتاوى المصرية ٣١٨. | (٧) مجموع الفتاوى ٥٢/٢٠ و ٢٩٦/٢٤. |
|   | (٨) مجموع الفتاوى ٥٢/٢٠ و ٥٣٧/٢٨. |

للمسلمين وإن غلب على ظنه أنهم يقتلونه، وفي هذا وأمثاله نزل قوله تعالى في سورة البقرة/٢٠٧: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾<sup>(١)</sup>.

ز - الإجهاز على الجرحى والتمثيل بالقتلى وتخريب المنشآت: ولا يَأثم بالإجهاز في الحرب على الجريح الذي إذا تداوى قدر على القتال، وإن تشهد شهادة الإسلام<sup>(٢)</sup> ولا يجوز التمثيل بالقتلى إلا على سبيل القصاص، كما إذا مثل العدو بقتلى المسلمين، فإن للمسلمين التمثيل بقتلى العدو، وإن كان الصبر أفضل من التمثيل<sup>(٣)</sup>.

- مشروعية إتلاف البنيان والأشجار للوصول إلى النصر (ر: إتلاف/٢).

ح - الصلاة في الجهاد: (ر: صلاة/١١ ص ٢).

- الدعاء عند الالتحام أرجى في القبول عند الله (ر: دعاء/٩).

٩ - ندب بعض المجاهدين لمهمة أخرى غير الجهاد:

إذا ندب الإمام بعض الجند المثبتين في الديوان لمرافقة الحجاج وحراستهم، وأمر الذين لم يخرجوا أن يُعطوا الذين خرجوا من الجنود للحج ما يحتاجون إليه من النفقة، جاز، ويكون لهؤلاء الجنود المرافقين أجر الحج وأجر الجهاد بالدفاع عن الحجاج<sup>(٤)</sup>.

**جهر:**

١ - تعريف:

الجهر هو رفع الصوت بالكلام بحيث يُسمع نفسه ومن جاوره.

٢ - أحكامه:

- جواز الجهر بما يُسر به من الاستعاذة والبسملة ودعاء الاستفتاح للتعليم (ر: صلاة/١١ د) و(استعاذة/٢).

(١) مجموع الفتاوى ٢٧٩/٢٥ و ٥٤٠/٢٨. والاختيارات للبعلي ٥٣٦.

(٢) الاختيارات للبعلي ٥١٢. (٤) مختصر الفتاوى المصرية ٢٩٧.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٣٥/٨ و ٣١٤/٢٨.

- الجهر بالتكبير أينما كان (ر: تكبير/٣).
- كراهة الجهر بالنية (ر: صلاة/١٠ ط) و(نية/٢).
- كراهة جهر المرأة في الصلاة إن صلت وحدها، وجهرها إن صلت إماماً  
بجماعة (ر: صلاة/١١ هـ).
- عدم قراءة المأموم إذا جهر الإمام في صلاته (ر: صلاة/١٦ ز ط).
- جهر المسبوق فيما يجهر به المنفرد (ر: صلاة/١٦ ز ز).
- كراهة جهر المؤذن بحركات انتقال الإمام في الصلاة، من غير حاجة (صلاة/  
١٥ ج، ١٦ ز ي).
- كراهة الجهر بآية الكرسي عقب الصلاة (ر: صلاة/١٣ ج) و(آية الكرسي).
- جواز الجهر بالذكر عقب الصلاة (ر: صلاة/١٣ ب).
- كراهة الجهر بالدعاء عقب الصلاة (ر: دعاء/٩ ب).
- الجهر ببعض الذكر، وبالتكبير بخاصة (ر: ذكر/٣ هـ).
- كراهة رفع الصوت بالصلاة على النبي ﷺ عندما يذكره الواعظ (ر: ابتداء/  
٥ ز).
- عدم الجهر بقراءة القرآن إن كان يؤذي بجهره غيره (ر: قرآن/٣ ج) و(صلاة/  
٤١ هـ).
- الجهر بالشرط الجُعْلِيّ (ر: شرط/١٣ أ).
- الجهر بالهجر (ر: هجر/٥).

## جهل:

### ١ - تعريف:

الجهل هو عدم المعرفة. وإذا اتصف به الإنسان سمي جهلاً، كالجهل بالحكم الشرعي؛ وإذا اتصف به الشيء سمي جهالةً، كجهالة الثمن في البيع.

### ٢ - الجهل:

أ - تعريفه: يريد الفقهاء بالجهل: ما يتصف به الإنسان من عدم المعرفة.

ب - ما يعذر الإنسان بجهله من الأحكام الشرعية: يعذر الإنسان بالجهل إذا كان مقيماً في مكان لا تبلغه فيه الحقيقة ولا الأحكام، كالإقامة في بلاد الشرك إذا لم تبلغهم الأحكام، والإقامة في البوادي، لأن الأحكام لا تثبت إلا بعد البلوغ، لقوله تعالى في سورة الأنعام/ ١٩: ﴿لَا تُنذِرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾<sup>(١)</sup> فقد قال رحمه الله تعالى في رجل في البادية لا يصلي، فلما قيل له، قال: حتى أكبر وأصير عجوزاً، ظاناً أن الصلاة لا تجب إلا على العجوز، قال: لا قضاء عليه<sup>(٢)</sup>، كما يُعذر العامي بجهله بأحكام فروع الدين، فقد قال رحمه الله تعالى: إن أقر العامي بمضمون محض، وادعى عدم العلم بدلالة اللفظ، ومثله يجْهله قُبِلَ منه<sup>(٣)</sup>.

ج - ادعاء الجهل: إذا ادعى الجهل بالحكم الشرعي فإنه ينظر: إن كان لمن يدعي عليه علمه به بيئته على أنه كان يعلم الحكم، عُيِلَ بالبيئته، وإن لم تكن له بيئته، ينظر: فإن كان مثله يجْهله قُبِلَ قوله بعدم العلم<sup>(٤)</sup>.

د - آثار الجهل: يترتب على الجهل بالحكم الآثار التالية:

(١) سقوط الإثم: قال رحمه الله تعالى: من خالف ما ثبت بالكتاب والسنة فإنه يكون إما كافراً أو فاسقاً أو عاصياً إلا أن يكون لم يبلغه العلم الذي تقوم به الحجّة<sup>(٥)</sup> وبناء على ذلك أفتى رحمه الله تعالى: أن من شرب الخمر وهو لا يعلم أنه مسكر فلا إثم عليه<sup>(٦)</sup> و(ر: أشربة/ ٤ب ٣) ومن اشترى سلعة أو قبل هدية وهو يعتقد أنها حلال، فإذا هي حرام - مسروقة أو مخصوبة - فلا إثم عليه<sup>(٧)</sup> ومثل هذا كثير عند ابن تيمية.

(٢) سقوط العقوبة: قال رحمه الله تعالى: العقوبة تكون لمن أقدم عليها عالماً بالتحريم، أما من لم يعلم بالتحريم ولما عَلِمَهُ تاب منه، فلا

(١) مجموع الفتاوى ٦١٠/٧ و٤١/٢٢. (٥) مجموع الفتاوى ١/١١٣.

(٢) مجموع الفتاوى ١٠٢/٢٢. (٦) مجموع الفتاوى ١٠٨/٣٣.

(٣) الاختيارات للبعلي ٦٣١. (٧) مجموع الفتاوى ٢٩٣/٢٩ و٣٢٥.

(٤) الاختيارات للبعلي ٦٣١.

يستحق العقوبة<sup>(١)</sup> فمن شرب الخمر وهو لا يعلم أنها مُسكرة فلا عقوبة عليه<sup>(٢)</sup> (ر: حد/٢١٦) و(جناية/٣ب١) ومن تزوج امرأة وهو لا يعلم أنها ذات زوج فنكاحه فاسد، يجب فيه الصداق، ويلحق به النسب، ولكن لا حدّ عليه فيه<sup>(٣)</sup>.

- تصرف الجاهل بحق الغير لا يكون تعدياً (ر: تعدي/٢).

(٣) اعتبار التصرف صحيحاً: فإن ترك الواجب جهلاً تجب عليه الإعادة، أما إذا فعل المنهي عنه جهلاً، فإن كان في العبادات أو العقود أو القبوض اعتبرت صحيحة ولا تحتاج إلى إعادة ولا قضاء، لأن من جهل حكماً شرعياً لم يؤمر به حتى يعلمه<sup>(٤)</sup> (ر: إعادة/٢ج) و(صلاة/١٠ده) فمن فعل شيئاً من المكفرات جاهلاً بها لا يكفر (ر: ردة/٣د) وكما لو أكل لحم الإبل وصلى وهو لا يعلم نقضه للموضوع<sup>(٥)</sup>، أو تكلم في صلاته وهو لا يعلم أن الكلام يبطل الصلاة<sup>(٦)</sup>، أو ترك الطمأنينة في الصلاة لجهله بالنهي عن نقر الديك ونحوه<sup>(٧)</sup>، أو صلى بالنجاسة جاهلاً<sup>(٨)</sup>، أو صلى في معاطن الإبل ولم يعلم بالنهي<sup>(٩)</sup>، أو صلى خلف إمام لا يعلم أنه يصلي بغير وضوء<sup>(١٠)</sup> أو تكلم جاهلاً أن الكلام يفسد الصلاة، فصلاته صحيحة (ر: صلاة/١٤ب) أو نصب المخفوض في صلاته جاهلاً الوجه الصحيح في القراءة<sup>(١١)</sup>، أو ضحى بما كان أصغر من الجذع قبل العيد جاهلاً بالحكم، ولم يكن عنده ما يعتد به في الأضحية غيره<sup>(١٢)</sup>، ومن صام يوم الثلاثين من شعبان وهو يعلم أن غداً رمضان، ولم ينوّه لم يجز صيامه، ولكنه إن جهل أن غداً رمضان وصام صياماً

- |                                    |   |
|------------------------------------|---|
| (١) مجموع الفتاوى ٤٢٢/٢٩ و ٣١٣/٣٢. | (٨) مجموع الفتاوى ٤٧٧/٢١ والاختيارات للبعلي ٨٢. |
| (٢) مجموع الفتاوى ١٠٨/٣٣.          | (٩) مجموع الفتاوى ٤١/٢٢ و ١٠١.                  |
| (٣) مجموع الفتاوى ٢٩٨/٣٢ و ٢٠٠.    | (١٠) مجموع الفتاوى ٣٦٩/٢٣.                      |
| (٤) مجموع الفتاوى ٤١/٢٢.           | (١١) مجموع الفتاوى ٤٤٤/٢٢.                      |
| (٥) مجموع الفتاوى ١٠/٢٢.           | (١٢) الاختيارات للبعلي ٢١٢.                     |
| (٦) مجموع الفتاوى ٣٦٦/٢٠ و ١٨٦/٢٢. |   |
| (٧) مجموع الفتاوى ٤٢٩/٢١.          |   |

مطلقاً أجزاءه عن رمضان<sup>(١)</sup>، ومن أكل في رمضان جاهلاً أن الفجر قد طلع، فصيامه صحيح<sup>(٢)</sup> وإذا مكثت المستحاضة مدة لا تصلي وهي تجهل وجوب الصلاة على المستحاضة، فلا قضاء عليها<sup>(٣)</sup>؛ وإذا جلس البدوي سنين لا يصلي لأنه يجهل وجوب الصلاة على من بلغ، ويعتقد أنها لا تجب إلا على الشيخ الكبير، فلا قضاء عليه<sup>(٤)</sup> وإذا تعاقد المسلمون عقوداً لا يعرفون تحريمها ولا تحليلها، أو يعتقدون حلها ثم تبين لهم التحريم، فإنهم يقرون على ما لحقه القبض من هذه العقود، وتعتبر في حقهم صحيحة<sup>(٥)</sup>، وإذا طلق جاهلاً بالطلاق لا يقع طلاقه (ر: طلاق/٦ب٣) وما جهلنا كيف ذبحه ذابحه جاز أكله (ر: ذبح/٥٧) وإن تصرف الوكيل مع جهله بفسخ الوكالة فتصرفه صحيح (ر: وكالة/٥٣).

- (٤) عدم الحنث: فمن حلف أن لا يفعل شيئاً، ففعله جاهلاً بأنه المحلوف عليه فلا حنث عليه<sup>(٦)</sup> وكذا من حلف على زوجته أن لا تفعل شيئاً ولم تعلم أنه حلف، ففعلته، فلا حنث عليه<sup>(٧)</sup>.
- (٥) المجهول في الشريعة كالمعدوم: وعلى هذا فإنه لو مات رجل ولم يعرف له وارث صرف ماله في مصالح المسلمين<sup>(٨)</sup>.
- (٦) الجهل بمعنى اللفظ يمنع من ترتب الآثار عليه: فإذا أقر بمضمون محض وادعى الجهل بدلالة اللفظ، وكان مثله يجهله، سقط إقراره<sup>(٩)</sup> (ر: إقرار/١٤ك١).
- (٧) سقوط الضمان إذا كان الإتلاف بجهل (ر: إتلاف/٦ج) و(ضمان/٤ب).

(١) مختصر الفتاوى المصرية ٢٨٣. (٦) الاختيارات للبعلي ٤٦٥.  
 (٢) الاختيارات للبعلي ١٩٤. (٧) مختصر الفتاوى المصرية ٥٤٥.  
 (٣) مجموع الفتاوى ١٠٢/٢٢. (٨) مجموع الفتاوى ٣٢٢/٢٩.  
 (٤) مجموع الفتاوى ١٠٢/٢٢. (٩) الاختيارات للبعلي ٦٣١.  
 (٥) مجموع الفتاوى ١٠/٢٢ - ١٥ و ١٥٩/٢٩.

(٨) الإثم: وذلك فيما إذا رضي بالجهل بما وجب عليه العلم به من أحكام الشريعة أو أحوال الصناعة، ويكون إثمه على تركه الواجب (ر: علم/٨) وفيما إذا عمل بما لا يعلم حله، أو منع ما لا يعلم تحريمه (ر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر/٣ج١).

### ٣ - الجهالة:

- أ - تعريفها: الجهالة هي اتصاف الشيء بكونه غير معلوم.  
ب - الجهالة نوع من الغرر (ر: غرر).

### جَهْمِيَّة:

الجهمية يقولون بنفي الصفات عن الله تعالى، وأن القرآن مخلوق، وأن الله تعالى لا يرى في الآخرة، وأن محمداً لم يُعْرَج به إلى الله تعالى، قال ابن تيمية: الجهمية ليست من أمة محمد ﷺ<sup>(١)</sup>.

### جِوَار:

#### ١ - تعريف:

يردُّ الجوار بمعنيين:

الأول: الإقامة في أحد الأماكن الفاضلة بنية القرية (ر: إقامة/٢٢) و(جهاد/٣).

الثاني: قرب مسكن الغير من مسكنك.

#### ٢ - حد الجوار:

يظهر أن ابن تيمية يرى أن حد الجوار ما تعارفه الناس، فإن جهل العرف رُجع في حده إلى المسمى الشرعي، وهو أربعون داراً من كل جانب، فهو يقول فيمن وقف على جيرانه ولم يُعْرَف مقصوده بالجيران لا بقريته لفظية ولا عرفية: رُجع إلى المسمى الشرعي، وهو أربعون داراً من كل جانب<sup>(٢)</sup>.

(١) مجموع الفتاوى ٤١٤/٣٥.

(٢) مجموع الفتاوى ٩/٣١.

## ٣ - أحكام الجوار:

أ - المجاورة توجب لكل من المتجاورين من الحق ما يجب للأجنبي، وتحرم ما لا يحرم على الأجنبي، فيباح الانتفاع بملك الجار الخالي عن ضرر الجار، ويحرم الانتفاع بملك المتفع إن كان فيه إضرار<sup>(١)</sup> و(ر: انتفاع/٥٣) وبناء على هذا فإن على الجار أن يمكن جاره من الانتفاع بجداره إن كان ذلك لا يضر بصاحب الجدار، وأن يمكنه من إجراء مائه في أرضه ما لم يضر ذلك بصاحب الأرض<sup>(٢)</sup>.

ولا يحق للجار أن يتصرف في ملكه تصرفاً يضر بجاره<sup>(٣)</sup> فليس له أن يبني في داره غرفة تُشرف على جاره لما في ذلك من الضرر على الجار<sup>(٤)</sup> ويُلزم الأعلى ببناء ستارة تمنع إشرافه على الأسفل، فإن استويا في العلو اشتركا في البناء، فإن امتنع أحدهما أُجبر على ذلك، ولا أن يبني حماماً ولا حانوت طباخ ولا دقاق لأنه يضر بالجار<sup>(٥)</sup> ولا أن يحدث في ملكه في الطريق غير النافذ ما يضر بجاره<sup>(٦)</sup> فإذا اتفق المتجاوران في بستان على بناء حائط بينهما، ليمنعا ضرراً يحصل من عدم وجوده، فبنى أحدهما وامتنع الآخر، فما تلف من الثمر فهو من ضمان الذي امتنع<sup>(٧)</sup>.  
ومن كان مبتلى بأمراض معدية يجوز منعه من السكن بين الأصحاء ومن مجاورتهم<sup>(٨)</sup>.

ولكن ليس للجار أن يمنع جاره من تصرف خوفاً من ضرر موهوم، فليس له أن يمنعه من تعليقه جداره خوفاً من نقص أجره الدار<sup>(٩)</sup>، وليس له أن يمنعه من البناء في ملكه خوفاً من أن يسكن في البناء جيران سوء فينقص كراء الأول<sup>(١٠)</sup>.

- |  |  |
|--|--|
| (١) مجموع الفتاوى ١٧/٣٠.                       | (٦) مجموع الفتاوى ٨/٣٠.                              |
| (٢) الاختيارات للبعلي ٢٣٦.                     | (٧) الاختيارات للبعلي ٢٣٤.                           |
| (٣) مجموع الفتاوى ٨/٣٠ والاختيارات للبعلي ٢٣٥. | (٨) مجموع الفتاوى ٢٨٥/٢٤ ومختصر الفتاوى المصرية ٤٣٥. |
| (٤) مجموع الفتاوى ٥/٣٠.                        | (٩) الاختيارات للبعلي ٢٣٥.                           |
| (٥) الاختيارات للبعلي ٢٣٥.                     | (١٠) مجموع الفتاوى ١٥/٣٠.                            |

- ب - يرى ابن تيمية رحمه الله تعالى أن الجار السوء عيبٌ في الدار يوجب ثبوت خيار العيب<sup>(١)</sup> و(ر: خيار: ٢ب٢هـ).
- ج - لا يجوز لذي لمي أن يُعَلِّي بناءه على بناء المسلم<sup>(٢)</sup>.
- د - لا يسكن أعزب بين متزوجين، ولا متزوج - مع زوجته - بين عزاب، ولا يسكن مفسد للمسلمين بينهم، فلا تسكن القوادة بين العفيفات<sup>(٣)</sup>.
- هـ - ثبوت الشفعة بالجوار (ر: شفعة/٢).
- و - تقديم الجار على غيره في استحقاق الزكاة عند استوائها في الحاجة (ر: زكاة/٢٦ب ج).

## جورب:

### ١ - تعريف:

الجورب هو ما يُلبس من القماش ونحوه في القدمين إلى الساق.

### ٢ - المسح على الجوربين في الوضوء:

يجوز المسح على الجوربين في الوضوء إذا كان يمشي فيهما، سواء كانا مجلدين أم غير مجلدين، وسواء كان ينفذ منهما الماء أم لا ينفذ، ولا يشترط لجواز مسحهما استمسكهما على الرجلين من غير شد<sup>(٤)</sup>.

### ٣ - من أحرم بحج أو عمرة حرم عليه لبس الجوربين (ر: إحرام/٧ج١).

(٣) مجموع الفتاوى ٦٤/٣١ و ١٨١/٣٤.

(٤) مجموع الفتاوى ١٨٤/٢١ و ٢١٤.

(١) الاختيارات للبعلي ٢٢٢.

(٢) مجموع الفتاوى ١٢/٣٠.